العربي الجديد

الاقتصاد الجديد

الاثنين **24** نوفمبر / تشرين الثاني 2014 م 2 صفر 1436 هـ
العدد 6 السنة الاولى
Monday **24**th November 2014

الملف
كلفة الخوف في الدول العربية: نفقات على المجتمع والدولة
2-3

مؤشرات الناس
غياب حضانات الأطفال يُفقد الاقتصاد المصري 11% من ناتجه
4

حوار
ياسين القباطي: الفساد والصفقات تسيطر على المشاريع في اليمن
5

قضية
البنك الدولي يتوقع زيادة النمو في سوريا... برغم الحرب
8

الاحداث والاخبار تُقلق الشعوب... وللخوف كلفة مادية ايضا (باريش ناث / كايغل كارتون)

لا تعتبر الحالة النفسية للشعوب مفصولة عن واقعها الاقتصادي. فمثلاً تعتبر الطمأنينة ومؤشرات التعاسة والسعادة من العوامل الجاذبة للإستثمار الخارجي ومن العوامل المساهمة في زيادة الإنتاج المحلي، ما يشير إلى ترابط وثيق بين حالة الشعوب النفسية وحراك الاقتصادات

اقتصادات عربية خائفة

بلقيس عبد الرضا

في بيئة سياسية مضطربة، نما شعور الخوف لدى المواطنين في الدول العربية. نما بشكل بدأ يؤثر سلباً على كافة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حتى المعيشية. خلال السنوات الماضية، ترك العديد من الاحداث والاضرابات السياسية انعكاسات سلبية على المواطنين. وبحسب دراسة مقدمة من معهد «غالوب» الاميركي الخاص بالدراسات والاحصاءات. فقد جاءت أربع دول عربية في أول عشر دول تعاني من ارتفاع نسب الخوف عند المواطنين، وتأثيراتها الاقتصادية المباشرة في العام 2013.

بيئة العراق السياسية والأمنية. الاغتيالات. التفجيرات. القتل على الهوية. والحروب داخلية، آخرها الحرب ضد تنظيم داعش، كلها عوامل ساهمت في ارتفاع نسبة الخوف. الامر الذي انعكس سلباً على حياة العراقيين. ووفق الخبير الاقتصادي العراقي عبد الناصر جابر الناصري، فإن التاريخ العراقي حافل بسجل من الحروب، والازمات. وقال لـ «العربي الجديد»: منذ العام 1980 الى اليوم، عشنا سلسلة من الحروب المتلاحقة، ما أثر بشكل واضح على المواطنين العراقيين، حيث أصبح الخوف سمة من سمات المجتمع العراقي».

واعتبر أن هذه البيئة المتشنجة، لا بد أن تؤثر على الحركة الاقتصادية والاجتماعية، فالعراقي يخاف الخروج من المنزل، حتى لشراء الحاجيات الاساسية، خوفاً من أي تفجير. وأشار الى أن ارتفاع منسوب الخوف عند المواطنين، انعكس بطريقة سلبية على الحركة الاقتصادية، فالعديد من التجار، فقدوا القدرة على إدارة اعمالهم.

كما أوضح الناصري أن الخوف لم يكن سبباً فقط لتراجع الحركة التجارية، أو تراجع القدرة الشرائية، بل أيضاً ساهم في غياب ملامح التنمية، في ثاني أكبر بلد نفطي. حيث تذهب معظم إيرادات الموازنة الى النفقات الحربية. مشيراً الى أنه لا يتم استغلال عائدات النفط لتنمية المناطق، فازداد الفقر، وارتفعت البطالة، الامر الذي يزيد من مخاوف المواطنين، وينعكس سلباً على أسلوب حياتهم.

على النقيض من ذلك، رفض الخبير الاقتصادي المصري عبد الناصر المنصور أرقام دراسة «غالوب»، التي وضعت مصر في المرتبة الرابعة على مقياس ارتفاع نسبة الخوف، واصفاً إياها بالمجحفة وغيرالدقيقة. وقال لـ «العربي الجديد»: لا يمكن بناء الثقة بجميع الدراسات الصادرة عن المراكز الاجنبية، لانها لا تأخذ معايير عديدة عند قيامها بالدراسة»، مشيراً الى أن هذه الدراسة تفتقد الى الدقة، وليست قريبة من الواقع المصري اليومي.

وقال: «صحيح أن مصر مرت بفترة اقتصادية صعبة، بسبب الاوضاع السياسية، الا ان هذه الحالة مؤقتة. وبدأت الاوضاع السياسية بالاستقرار. كما أن الاوضاع الاقتصادية، بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً. مضيفاً أنه خلال العام 2013 و2014، ارتفعت نسب الاستثمار، وارتفع حجم النشاط الفردي، ما يعني أن الخوف لم يكن مسيطراً لدرجة أن تحتل مصر المركز الرابع».

في سورية، الخوف سيد الموقف. براميل متفجرة تتساقط يومياً فوق رؤوس المدنيين. أكثر من 200 قتيل يومياً. بيئة لا تسمح الا بسيطرة الخوف على نفوس المواطنين. وبحسب الخبير الاقتصادي السوري ماجد سالم إن الحرب الدائرة في سورية أثرت بشكل واضح على حالة المواطنين النفسية. حيث يخشى السوري الانتقال من منطقة الى اخرى، خوفاً من استهدافه، وقال لـ«العربي الجديد»: «وحشية الاعمال الحربية أثرت على الحركة الاقتصادية والمعيشية للمواطن».

عام 2013، عام الاغتيالات والتفجيرات في لبنان. عاش اللبنانيون خلال هذا العام أوضاعاً أمنية صعبة. تركت آثاراً اقتصادية واجتماعية سيئة. وبحسب الخبير الاقتصادي اللبناني كامل وزني، حالة الخوف عند اللبنانيين حالة مؤقتة، ولا يمكن تعميم هذه الفكرة بشكل عام، وقال لـ«العربي الجديد»: في العام 2013، ارتفع منسوب الخوف عند اللبنانيين بسبب الضغوط، لكن اللبناني اعتاد الخروج من الأزمات بسرعة. وأوضح أنه في حال أردنا الحديث عن قياس مؤشر الخوف وانعكاساته على الاوضاع الاقتصادية ، فلا بد من توضيح، أن هناك نوعان من الخوف، خوف داخلي يستطيع اللبناني تخطيه، وخوف خارجي يترك آثاراً واضحة على الاقتصاد، فقد خسر لبنان 500 الف سائح يعبرون الحدود البرية بسبب الخوف.

بحسب دراسة معهد غالوب من أهمّ الأسباب التي تؤدي الى شعور المواطنين بالخوف والاضطراب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم إضافة الى الحروب والمشكلات السياسية والأمنية

ملف الأسبوع

الخوف، القلق، الاضطراب... مشكلات تضرب غالبية الشعوب العربية، خصوصاً تلك الواقعة تحت أزمات اقتصادية، أمنية وسياسية. إلا أن هذه المشكلات تنعكس مباشرة على إنتاج هذه الشعوب، وكذلك تفرض أكلافاً إضافية على الأفراد وعلى الشركات وعلى الحكومات. الخوف له أكلافه، من الكاميرات وأجهزة المراقبة والرصد إلى الاستعانة بالشركات الأمنية وصولاً إلى شراء الأسلحة. وهذه الأكلاف، تُنفق من ميزانيات الأسر والشركات والدول، لتؤثر على المنظومة الاقتصادية بأسرها

ما هي كلفة الخوف في الدول العربية؟

سوق الخوف اللبنانية: أدوية أعصاب وشركات أمنية

الحروب والتفجيرات تلازم اللبنانيين منذ سنوات ما خلق حالة قلق اجتماعي نشأت معها سوق اقتصادية على هامش انتشار الخوف

بيروت ـ **بلقيس عبد الرضا**

عاش اللبنانيون تاريخاً حافلاً من الحروب والتوتر الأمني والسياسي، غياب الأمن والاستقرار، لم ينعكس سلباً على الاقتصاد فحسب، بل أثر بشكل واضح على المواطن الذي وصل إلى فترات يخاف خلالها الخروج من منزله، وهو خوف استباقي تحسباً لوقوع اي انفجار او خضة أمنية مفاجئة.

بحسب دكتور الانثروبولوجيا الاقتصادية، سعيد عيسى، فإن الخوف لدى المواطنين أدى إلى إعاقة عملية التنمية في لبنان خلال السنوات الماضية. ويقول عيسى لـ«العربي الجديد»: «من عاش الحرب الأهلية، والاعتداءات الإسرائيلية، ومسلسل التفجيرات، لم يعد قادراً على الإنتاج والعمل بشكل طبيعي».

ويضيف: «للحروب أثمان باهظة، لا تتعلق بالتدمير فحسب، بل تطال عملية التنمية حتى بعد انتهاء الحرب. وقد أثبتت التجارب أن من عايش الحرب الأهلية، لم يبد أي رغبة للعمل في قطاعات منتجة، بل اكتفى بتأمين لقمة عيشه بابسط الطرق».

> 244 مليون دولار معدل ما ينفقه اللبنانيون على ادوية الاكتئاب

تجارة أدوية الأعصاب

يشرح عيسى، أن غياب الرغبة في العمل كان وليد الشعور بالخوف والذعر. وبالتالي لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق في ظل شكوك المواطنين وقلقهم المستمر على حياتهم. كما يساهم الخوف، وفق عيسى، في توليد آفات اجتماعية لا يمكن للدولة تحملها، «أبرزها انتشار الجريمة، وازدهار تجارة المخدرات، وعمل المافيات، الأمر الذي يؤدي إلى هدم الاقتصاد بكافة قطاعاته».

في ظل هذه البيئة، نمت أعمال جديدة، منها تجارة أدوية الأعصاب. وبحسب دراسة قامت بها جمعية «غالوب» الأميركية، حل لبنان في المركز العاشر عالمياً في عدد حالات الاكتئاب. وأفادت أن اللبنانيين اشتروا 13 مليوناً و600 الف علبة مهدئة خلال عام 2013، وأن 47% من اللبنانيين يعانون حالات اكتئاب عصبي. وبعملية حسابية بسيطة، فإن متوسط سعر الأقراص المهدئة التي لا تحتاج إلى وصفة طبيب هو 18 دولاراً. وفي عام واحد، تم شراء 13 مليوناً و600 الف علبة مهدئة، بحسب الدراسة أعلاه. ما يعني أن ما تم إنفاقه وصل إلى 244 مليون دولار أميركي.

في هذا الإطار، تشير المعالجة النفسية، سمر حنا، إلى أن الضغوطات المعيشية، والأوضاع السياسية، ساهمتا في زيادة معدلات الاكتئاب. وتقول لـ«العربي الجديد»: «منذ سنوات، ازدادت حالة التوتر والاكتئاب. كما أن غياب الأمن، أفقد المواطن الرغبة في الحياة، وإقامة أي نشاط عملي».

من جهته يشير نقيب الصيادلة ربيع حسونة لـ«العربي الجديد» إلى أن نسبة شراء المهدئات في لبنان ترتفع من عام إلى آخر، بسبب الضغوطات المتزايدة على المواطنين.

انتشار شركات الأمن

كذلك، ساهم الخوف لدى اللبنانيين في انتشار أنواع مختلفة من الأعمال التي لم تكن لتولد لولا الأزمات الأمنية. شركات الأمن الخاصة باتت منتشرة بكثرة. حراس المصارف، المنازل، المحال التجارية، مجموعات من الشباب تتولى الأمن الذاتي في الأحياء مقابل بدلات مادية. ونما سوق كاميرات المراقبة وأجهزة الرصد والكشف عن المتفجرات. يؤكد المدير التنفيذي لشركة أمنية لبنانية، إيلي جرجوري، أن الظروف السياسية والاضطرابات المستمرة رفعت الحاجة إلى شركات الأمن في لبنان بشكل ملحوظ. ويوضح أن ظاهرة الشركات الأمنية بدأت في الانتشار منذ الحرب الأهلية. ومع انتهاء الحرب، وعودة مسلسل الاغتيالات والتفجيرات، بات موضوع الأمن هاجسا لدى اللبنانيين. ويلفت إلى أن شركات الأمن باتت مولعة، كذلك، بتركيب كاميرات المراقبة في المنازل والمحال التجارية والشركات. وبلغ عدد الشركات، بحسب مصادر لـ«العربي الجديد»، نحو 45 شركة خاصة، بينها نحو 25 شركة كبيرة تضم كل واحدة منها حوالى ألف عنصر أمن. في حين تصل كلفة التعاقد مع شركة أمنية بين 350 دولاراً وألف دولار عن كل حارس، إضافة إلى تكاليف وضع الكاميرات وأجهزة الرصد والكشف.

خطط فردية للاميين الحماية من الانفجارات في لبنان (جوزيف عيد/فرانس برس)

غياب الثقة

أشار خبير الانثروبولوجية الاقتصادية سعيد عيسى أن الحروب المتكررة في لبنان، أدت إلى فقدان المواطن اللبناني الثقة بكل ما يحيطه. وقال عيسى لـ «العربي الجديد» إن إعادة بناء الثقة لدى المواطن، تحتاج إلى فترة زمنية كبيرة. وأوضح أنه «منذ العام 1990 انتهت الحرب الأهلية، لكن الحروب الإسرائيلية، والأوضاع الأمنية بعد العام 2005، لم تسامح في السماح للمجتمع اللبناني بنسيان الماضي».

وشرح أن «عدم وجود حالة حرب واضحة، وظهور عنصر المفاجأة في الاغتيالات والتفجيرات، رفع نسبة الخوف لدى المواطنين. الأمر الذي انعكس سلباً بطبيعة الحال على نشاطاتهم اليومية، وخاصة في ما يتعلق بشؤونهم المعيشية والحياتية».

الخوف يسيطر على سكان سورية (ناصر دوغان/الأناضول)

النظام السوري يحوّل الرعب إلى استثمار تجاري

دمشق ـ **سلام السعدي**

هنا أرض الخوف. الموت يلاحق المواطنين من الأرض والبحر والسماء، حتى الهواء هنا ملوّث بالمواد الكيميائية. هنا، لا يمكن عدم تلمّس الخوف في الأجساد والعيون وحتى طريقة السير. السوريون خائفون، هذا ليس سراً. إلا أن لخوفهم ثمناً فعلياً، ثمناً يُدفع من جيبهم الخاص.

وفي سورية نظام يستثمر حتى بالخوف الذي يبثه. هكذا، اندفعت السلطة السورية، وهي المسبب الأبرز للخوف في البلاد، لدعم تأسيس شركات أمنية عبر مقربين منها. ففي شهر أغسطس/آب من العام الماضي، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً تشريعياً يسمح بمنح التراخيص لشركات «خدمات الحماية والحراسة الخاصة».

وبناء على ذلك تأسست خلال العام الحالي شركتان أمنيتان تابعتان للنظام. الأولى هي شركة «الحصن لخدمات الحراسة والحماية»، ويقع مقرها في بلدة جرمانا على أطراف العاصمة دمشق، معلنة أنها ستقدم الحماية والحراسة لقطاع المصارف والاتصالات ومقرات الشركات النفطية في دمشق.

وقبل نحو ستة أشهر تأسست شركة «قاسيون للمنظومات والخدمات الأمنية» واتخذت من جرمانا أيضاً مقرا لها من أجل تقديم «الحماية والحراسة للمنشآت الصناعية ونقل الأموال والمجوهرات والمعادن الثمينة، إضافة لحماية وحراسة الأنابيب النفطية وتجهيزاتها».

من جهة أخرى، شكل الإقبال الفردي على شراء السلاح أحد التكاليف التي تكبدها قسم من السوريين مدفوعاً بعامل الخوف. ورغم أن «نسبة كبيرة من السوريين في مناطق سيطرة النظام تخشى اقتناء سلاح من دون رخصة، إلا أن الطلب ارتفع على الأسلحة الفردية، ما زاد سعرها أكثر من 300%».

كذلك، ازدهرت سوق الأسوار الحديدية. ويقول عدي، وهو صاحب ورشة لتصنيع الحديد في دمشق، أن عمله ازدهر خلال عامي 2012 و2013. وذلك لأن «الطلب على الحديد ارتفع بوتيرة متسارعة مع تدهور الأوضاع الأمنية في محيط العاصمة دمشق». ويضيف عدي لـ «العربي الجديد»: «اندفع السوريون لتعزيز الحماية الخارجية لمنازلهم، فازداد الطلب على الأسوار الحديدية، وكذلك فعلت العديد من الشركات الخاصة والمحال التجارية حيث فضلت استبدال الأبواب الضعيفة بأخرى حديدية».

ويحسب سامر، الذي عمل على حماية منزله بعد نحو عام ونصف على اندلاع الثورة، فقد «بلغت تكلفة تركيب سور حديدي حول حديقة منزلي الذي يقع في الطابق الأرضي نحو 150 ألف ليرة سورية، أي ما يقارب 1600 دولار». ويضيف سامر لـ «العربي الجديد»: «تكبدت مصاريف كبيرة لتعزيز أمن المنزل الذي يقع في ضاحية حرستا، لكنني عدت وتركته بسبب خطورة التنقل بين منزلي وعملي في وسط العاصمة. ما دفعني لاستئجار بيت صغير في محيط عملي، لأتكبد تكاليف إضافية في حين تركت منزلي شاغراً».

عشرات الآف السوريين اضطروا لتغيير مكان إقامتهم بسبب الخوف من تدهور الوضع الأمني في مناطقهم، وكذلك فعلت الشركات. يشرح ابو رامي وهو مدير شركة لتصدير الخضار والفواكه كيف نقل مقر شركته «في وقت مبكر بعد اندلاع الثورة من إحدى بلدات ريف دمشق الساخنة إلى بلدة أخرى هادئة نسبياً».

ويضيف لـ «العربي الجديد»: «تحملنا تكاليف كبيرة بسبب الخوف من توقف العمل، او حدوث عمليات سرقة. وفضلاً عن تغيير مقر الشركة، قمنا بشراء نظام للإنذار مع كاميرات مراقبة، كما رفعنا عدد موظفي الأمن في فرعي الشركة».

يؤكد المهندس سامر السيد الذي يدير شركة متخصصة بأجهزة الإنذار والمراقبة في دمشق أن «الإقبال على وفي سوق الخوف، ظهرت مهنة جديدة في سورية، «الخوف على فقدان البضائع دفعنا للتعاقد مع سائقين باتوا خبراء بالطرق وبالحواجز العسكرية التي تقتطع مبالغ طائلة منا من أجل السماح بمرور البضائع، وقد ارتفعت تكاليف النقل لدينا من جراء ذلك بمعدل 150%» يؤكد أبو رامي.

المرافقون يتنافسون مع الكاميرات في اليمن

يعاني اليمن من تصاعد حدة الخوف، هنا يتم فرض الحماية وكأنها «خوّة»، في حين استُبدلت شركات الأمن بأشخاص ترشّحهم القبائل

صنعاء ـ **فاروق الكمالي**

يعيش اليمن في أزمات أمنية متلاحقة، أدت إلى تصاعد الخوف والقلق لدى المواطنين وأصحاب الشركات. وعقب سقوط العاصمة اليمنية بيد جماعة الحوثيين يوم 21 سبتمبر/أيلول الماضي، اختفت مظاهر الدولة كلياً. اجتاح الحوثيون المعسكرات، وشكلوا لاحقاً ما سموه «اللجان الشعبية التابعة» التي سيطرت على جميع النقاط الأمنية داخل المدينة في أعقاب انسحاب أفراد الأمن اليمني من الشوارع.

ومن ذلك الحين، يتولى الحوثيون مهمة الأمن وحراسة المؤسسات الحكومية، بما فيها الوزارات ومبنى الحكومة والقيادة العامة للجيش، ومبنى البنك المركزي اليمني، وحتى وزارة الداخلية. ويتولى الحوثيون مهمة حماية السفارات والشركات الأجنبية العاملة في اليمن وحتى المراكز التجارية.

وبطبيعة الحال، لا تتم هذه العمليات مجاناً، فقد أصبح موضوع الحماية عملية تجارية رابحة وقسرية على المواطنين كما الشركات.

فقد اقتحم 25 مسلحاً حوثياً مبنى الشركة اليمنية للغاز المسال، والتي تدير أكبر مشروع في البلاد، وتتألف من تحالف دولي تقوده توتال الفرنسية. وأبلغ هؤلاء مجلس إدارة الشركة بأنهم سيتولون حماية الشركة.

وقال مصدر في الشركة، تحفّظ على نشر اسمه، لـ«العربي الجديد» إن الشركة تقوم بصرف 600 دولار يومياً للمسلحين، إضافة إلى تأمين وجبات الغذاء والمكافآت الشهرية.

كما أدى صعود المليشيات إلى تراجع أعمال شركات الأمن الخاصة في اليمن، بعدما ازدرت سوق المرافقين الشخصيين الذين ترشحهم القبائل.

وقال مدير شركة «غروب فور»، جابر السنباني، لـ«العربي الجديد» إن أعمال شركات الأمن الخاصة ليست مزدهرة في اليمن، حيث يتم الاعتماد على المرافقين القبليين في الشركات المحلية. وأوضح أن غالبية عملاء شركته هي الشركات الأجنبية والمنظمات الدولية العاملة في اليمن.

ولا توجد إحصائية رسمية عن عدد الشركات الخاصة العاملة في مجال الحماية في اليمن، ولكن مصادر رسمية مختلفة قدّرت عدد هذه الشركات بما يتراوح بين 40 و50 شركة مرخصة و18 شركة غير مرخصة.

ويقول رجل الأعمال، توفيق الخامري، لـ«العربي الجديد» إنه يعتمد على مرافقين شخصيين في تنقلاته وتأمين أعماله، وأغلبهم من أبناء منطقته، وبعضهم كانوا من رجال الأمن الحكومي. وأوضح الخامري أن اختطاف شقيقه من قبل مجموعة قبلية للحصول على فدية مالية، اضطره إلى توظيف مرافقين.

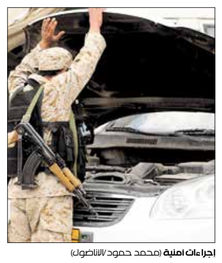
إجراءات أمنية (محمد حمود/الأناضول)

> كلفة وضع كاميرا الزامية في محل تجاري تصل إلى 500 دولار

وأكد الخبير الاقتصادي، عبد المجيد البطلي، أن التوترات الأمنية في اليمن أدت إلى زيادة الإنفاق الأمني، سواء من جانب الدولة أو القطاع الخاص، وقال لـ«العربي الجديد» إن الإنفاق الأمني من جانب الحكومة يثقل كاهل الاقتصاد اليمني الهش. ففي حين تزيد معدلات الفقر والبطالة، تشتري الدولة عشرات السيارات المدرعة والمصفحة للوزراء وقادة الجيش.

وأيضاً تعتمد المصارف التجارية اليمنية والعاملة في اليمن وشركات الصرافة على شركات الأمن الخاصة في حماية منشآتها. لكن غالبية الشركات اليمنية لا تتعاقد مع شركات الأمن الخاصة لتوفير الحماية، وغالبا يعتمد رجال الأعمال على مرافقين شخصيين يتم ترشيحهم من المناطق القبلية وبواسطة العلاقات الشخصية.

وازدهرت خلال العام الجاري تجارة كاميرات المراقبة. وقال توفيق الريمي، مالك سوبر ماركت في صنعاء، لـ«العربي الجديد»: «تلقينا بلاغاً من وزارة الداخلية بفرض علينا وضع كاميرات مراقبة، وقد وضعت واحدة تمنها 500 دولار. لا أتوقع حدوث عملية إرهابية داخل المحل، لكني أظن أنها أجهزة مفيدة، ربما تحمي من السرقات».

أرقام

%300
ارتفعت أسعار الأسلحة في سورية بنسبة 300%، بعد الإقبال الفردي عليها، نتيجة ارتفاع نسبة الخوف لدى المواطنين.

1
احتل العراق المركز الأول بين دول العالم في مؤشر التعاسة الذي يقيس ارتفاع حالات الغضب والاضطراب والضغط النفسي والقلق، بحسب دراسة لشركة غالوب الأميركية في عام 2013.

350
تبدأ تكلفة التعاقد مع شركة أمنية في لبنان بـ350 دولارا، وتصل إلى أكثر من 1000 دولار عن كل حارس أمني، بحسب مهماته.

1000
تصل تكلفة تركيب كاميرات مراقبة أمام المحال التجارية أو المساكن في العراق إلى ما يقارب 1000 دولار أميركي.

القلق في العراق أثر على تراجع النمو

بغداد ـ **صفاء عبد الحميد**

عاش العراق منذ عام 2003 الكثير من الأزمات والحروب والتفجيرات والموت. ومع ارتفاع حدة الأزمة انتشرت أعمال الخطف والسلب والقتل على الهوية والسطو المسلّح على المحال التجارية والمنازل. هذا الواقع سبب هجرة جماعية من البلاد، وزيادة في إجراءات الحماية، إلى أن دخل تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) إلى العراق، ليزيد نسبة الخوف والقلق. وقد دفع الخوف العراقيين إلى اللجوء إلى طرق مختلفة لمواجهته. وكانت كل تلك الطرق على حساب مستوى دخلهم البسيط. ويقول الخبير الاقتصادي العراقي، ماجد الصوري، لـ«العربي الجديد»، إنّ «المشكلة الأساسية التي يعانيها العراق تتعلّق بالوضع النفسي للمواطن بشكل عام، «حيث بعض المواطن منذ 2003 الخوف والحذر من أحداث غير مسبوقة وإجراءات قمعية ووضع لا يتوافر فيه الأمن والاستقرار والخدمات للمواطن العراقي».

ويضيف الصوري «هذا الوضع ولّد فعلاً الخوف لدى العراقي، كلفه صحياً وماليّاً ومعنويّاً». وإنّ «طوال 11 سنة الماضية هاجر عدد كبير من العقول من العراق، الأمر الذي أثر على إفراغ سوق العمل من اليد العاملة المتخصصة، وأثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية». ويوضح الصوري أنّ «تداعيات الخوف أثرت على عمل الشركات في العراق، إضافة إلى انسحاب بعض المشاريع من السوق، إضافة إلى عدم دخول استثمارات إلى العراق بسبب الهاجس الأمني. مبيناً أنّ «الخوف من المستقبل، أدى الى حرص العراقيين على الادخار، وحصر الإنفاق في المواد الاستهلاكية الأساسية».

من جهته، يقول الخبير الاقتصادي، باسم جميل أنطوان، لـ«العربي الجديد»، إنّ «انتعاش الاقتصاد في أي بلد يتطلب توفير بيئة مناسبة»، ويوضح أنّ «البيئة العراقية غير المستقرة وقد أثرت بشكل كبير على وضع الخطة الاقتصادية وخلقت خللاً في عملية تحقيق التوازن والنمو في القطاعات». ويضيف أنّ «الهجرة لعبت دوراً كبيراً في عرقلة النمو الاقتصادي، وخلقت خللاً وتكاليف باهظة أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي. فضلاً عن أنّ المهاجرين هم من الكفاءات الذين هم في الأصل ينفذون الخطط ويساهمون في تنمية القطاعات الإنتاجية». ويؤكد أنّ «الخوف من المجهول جعل حالة العراق غير مستقرة، وبالتالي أصبح النمو في البلد عشوائياً. وبرزت متطلبات أخرى في الموازنات ومنها الإنفاق على الإجراءات الأمنية والتسليح». ويشير أنطوان الى أنّ «هاجس الخوف وعدم استقرار حالة العراق أثر على الخطط الاقتصادية البعيدة المدى». وقد دفع الخوف المواطنين الى نصب كاميرات مراقبة أمام منازلهم ومحالّهم التجارية، بحيث لا تقل كلفة الكاميرا الواحدة عن ألف دولار. وتحول الخوف في العراق إلى عادة يومية. لا، بل دعت وزارة الداخلية أصحاب المحال التجارية الى «نصب كاميرات في واجهات محلاتهم لردع الإرهاب». كذلك دعت «أصحاب المحال والأحياء الصناعية وكراجات السيارات الى تكليف أشخاص معنيين بفحص السيارات بالمرآة العاكسة خوفاً من وجود عبوات لاصقة». وبلغت عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية، محمد السعيدي، إلى أنّ «هاجس الخوف دفع الحكومة الى تشكيل المديرية العامة لحماية المنشآت والدوائر (أف بي أس)، لتتولى مهمة الحراسة».

(محمد الربيعي/فرانس برس)

> الخوف رفع نسبة الهجرة وأثر على سوق العمل والمشاريع في العراق

ويضيف السعيدي لـ«العربي الجديد»، أنّ «هذه المديرية ضمت الآلاف من العناصر، الأمر الذي كلّف الموازنة العراقية أموالاً طائلة». ويشير الى أنّ «الشركات الخاصة اعتمدت على نفسها في توفير الحماية، من خلال تعيين أشخاص للحراسة». في حين أجبر الخوف المواطنين، وخصوصاً الأغنياء، على استئجار أشخاص كحراس شخصيين، براتب شهري خوفاً من أعمال الخطف. ويؤكد السعيدي أنّ «هذه الإجراءات أثقلت كاهل الشركات الخاصة والحكومية».

غزة القلقة

شعيب ابو جهل

لا يمكن تصوّر غزة بلا تفكير في القلق. قلق من الحاضر، من المستقبل، من العدوان، من الاعتقالات، من فقدان المنزل، من فقدان الأرض... هو قلق متواصل يُترجم مقاومة لمسبباته.

يقول الخبراء إن المواطنين في غزة يعيشون منذ زمن حالة من الاضطراب الداخلي لاستمرار الحصار والعدوان. وقد ساهمت هذه الأوضاع في انتشار ثقافة الخوف عند المواطنين. إذ بعد ثلاث حروب متتالية، وإفلات الاحتلال الإسرائيلي من الإدانة والعقاب الدوليين، تبدلت الأوضاع في غزة، حيث بات المواطن مقتنعاً تماماً بأن الموت يحاصره من كل مكان.

أما الحصار، فقد ساهم في تحويل غزة الى معتقل كبير، حيث لا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي ناجح، إلا وكان الخوف من فقدانه بالقصف يلازم صاحبه.

حالة الخوف هذه، أدت بطبيعة الحال الى تقاعس الغزاويين عن الاهتمام بكيفية تطوير حياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، وباتوا رهائن المساعدات في حال وصولها. الأمر الذي تسبب في إضعاف الاقتصاد، وخلق بيئة مضطربة داخل المجتمع. إذ إن الإحساس بالظلم، والتردد يساهم في ضعف النمو والإنتاج لدى العامل، ما يؤدي الى غياب التوازن الاجتماعي والمعيشي.

ومن الناحية النفسية، فإن الذاكرة الفلسطينية مليئة بالألم ، نتيجة الخوف من الحروب. حيث يعيش الغزاويون في قلق وتوتر دائمين. حيث أن غياب الإحساس بالأمان، والشعور بأن الحرب ستتكرر في أي لحظة، دفع الكثير من الغزاويين الى اللجوء الى الأدوية والعقاقير المهدئة. حيث ارتفع حجم استهلاك الأدوية بشكل لافت منذ 3 سنوات. بالإضافة الى ذلك، ارتفع الطلب على أدوية الأعصاب، والمسكنات، التي تباع في الصيدليات، إذ يلجأ الغزاويون الى تناول هذه الأدوية بشكل مستمر. وبحسب خبراء علم النفس، حتى اليوم لا يوجد أي أحصائية حول كميات الأدوية المهدئة المباعة، «إلا أن الطلب عليها يزداد يوماً بعد يوم»

وبطبيعة الحال، يدفع المواطن في قطاع غزة ثمن الخوف من الحروب والصراعات، أكبر بكثير من التكاليف المادية التي يدفعها أي مواطن في أي دولة تعاني من المشكلات الأمنية. فهنا، العدوان يسبق العدوان، ولا يقوى المواطن على التفكير في حماية نفسه وعائلاته، إلا وبياغته القصف والقتل.

هناك العديد من الأضرار التي لا تقدر بمال، كفقدان شهيد أو منزل أو حدوث إصابة أو إعاقة. ناهيك عن الأضرار النفسية وعدم الاستقرار. خوف طفل من الصواريخ و الطائرات لا يقدر بثمن. لا، بل إن تكرار الحروب على قطاع غزة و الحصار أثر سلباً على جيل كامل من الأطفال و الشباب.

أبرز المخاوف الحالية هو عدم الاستقرار السياسي وعدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مفاوضات القاهرة من إسرائيل. أهمها عدم إنهاء الحصار و عدم بدء عملية إعادة إعمار حقيقية. كل هذا الواقع يزيد القلق لدى المواطنين، ويغذي الخوف من إشتعال الحرب مرة أخرى.

ما ينفقه المواطن في قطاع غزة نتيجة الخوف. لا يرتبط ببعائم حديدية للمنازل، ولا كاميرات ولا شركات أمن، وإنما تأمين مخزون دائم من المواد الغذائية، استعداداً للحرب المقبلة. أما الشركات فتتكبد مصاريف إضافية من وسائل للمراقبة وأجهزة إطفاء للحرائق، وتأمين طرق الخروج من الشركة في حال حدوث العدوان.

بالمباشر

مؤشرات الناس

بمجرد ان تكوني امرأة في مصر، وبمجرد ان تتخذي قرار المشاركة في الدورة الاقتصادية، ستواجَهين بسيل من المعوقات التي تُشبه القصاص. بدءاً بالتحرش، مروراً بالتمييز في العمل، وانتهاءً بعدم تطبيق قوانين تواكب النساء العاملات، ومن بين تلك القوانين: إنشاء حضانات الاطفال في اماكن العمل

الأم العاملة

■ غياب الحضّانات يُفقد الاقتصاد المصري 11% من الناتج المحلي

القاهرة ـ **حبيبة دانيال**

تحاول هند عبد الله العاملة في شركة للملابس الجاهزة، التنسيق بين دوام العمل وتأمين حضانة لابنها. تتجه كل يوم عند السابعة صباحاً إلى أقرب حضانة من المنزل، تهرول إلى عملها وهي في غاية القلق والتوتر. «فشعور الذنب يجتاحني؛ لانني على يقين بان رضيعي لا يحصل على الرعاية المناسبة في الحضانة التي اضعه فيها، ولكن ليست لدي خيارات اخرى» تقول. وتشرح «لا يمكنني الحصول على ساعة الرضاعة في عملي، وإلا سيكون تقييمي النهائي منخفضاً، وستقوم إدارة الشركة بالتخلص مني، مثلما حدث مع مئات العاملات». وتضيف لـ«العربي الجديد» أن «أقساط الحضانات الخاصة باهظة»، وتتراوح بين 1200 و3000 جنيه شهرياً». وتلفت إلى أنها «مضطرة للعمل لكي أساعد زوجي في مصاريف المنزل، وإلا لكنت جالست ابني». وتقول هند «القانون الزم صاحب العمل بضرورة إتاحة حضانة للعاملات في حال زاد عددهن عن 50 عاملة. ونحن في المصنع لا نقل عن 300 عاملة، إلا أن القانون لم يُنفذ. لا بل نتعرض يومياً للخصومات، بسبب التقييم السلبي من الشركة؛ جراء التأخير في الصباح أو الغياب لمرض أبنائنا».

تحييد النساء

تقول نائب رئيس اتحاد نقابات عمال مصر وسكرتير المرأة والطفل في منظمة العمل العربية، سحر عثمان: «إن أزمة الحضانات في مصر كارثة بالمعنى الحرفي للكلمة، لا سيما أن الدولة رفعت يدها تماماً من توفير حضانات للأطفال، وتركت الأمر برمته للقطاع الخاص، فلجأ الأخير إلى الاتجار بأزمة الأم العاملة». وتضيف عثمان لـ«العربي الجديد»: «لا تقف حدود المعاناة هنا، بل إن نظام الحضانات الموجود في مصر أيضاً، لا يعمل بنظام الوردية (الشيفت)، الأمر الذي يتسبب في مشاكل للعديد من العاملات».

وتشير عثمان إلى أنها «تقدمت باقتراح إلى المجلس القومي للمرأة؛ من أجل الضغط على المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، لتنفيذ قانون المرأة والطفل وقانون العمل، وإلحاق حضانات بمقر العمل، أو صرف بدل حضانة لتعويض الأم عما تقوم بدفعه. إلا أن أحداً لم يحرك ساكناً». وتضيف «لا بل تسعى بعض المؤسسات إلى إنشاء حضانات غير مطابقة للشروط، كالحضانات التي كانت في مستشفى بالقاهرة إلى جانب مشرحة الموتى».

ولا يتوقف الأمر عند حد عدم تنفيذ القانون، بل إن بعض المؤسسات تخشى من تعيين الإناث؛ حتى لا يطالبن فيما بعد بحضانة أو إجازة أمومة، الأمر الذي يؤثر كلياً على ما يقرب من 8 ملايين امرأة عاملة.

> بعض المؤسسات تمتنع عن توظيف النساء لكي لا يطالبن بحضانات او اجازات امومة

ضغوط نسائية

من جانبها تقول عضو نقابة العاملات في مستشفى القصر العيني في مصر، سامية عبدالرحمن: «إن القطاع العام سعى إلى تأسيس حضانات للنساء، إلا أنه توقف عن ذلك منذ ما يقرب من عشر سنوات؛ ما دفع النقابات المستقلة إلى مطالبة الإدارات التي تتحجج دائماً بغياب الإمكانات والمكان الملائم للحضانة، بضرورة توفير حضانات للأطفال». وتشير عبد الرحمن لـ«العربي الجديد» إلى أن ثورة 25 يناير، أكسبت النساء العاملات القدرة على الضغط والتأثير. فكونّ نقابات مستقلة تعبر عنهن يمكنها الضغط وتوفير المطالب. وتضيف: «ساعد ضغط الممرضات والعاملات في إجبار إدارة مستشفى القصر العيني على توفير مكان صالح لحضانة أطفال العاملات، خاصة خلال فترات العمل الليلية». وفي المقابل، فإن العديد من المجالس المهتمة بتأمين حقوق النساء، خاصة الأمهات، باتت منصات فارغة. حيث تشير عضو المجلس القومي للأمومة والطفولة، فاطمة خفاجي، إلى أنها قدمت استقالتها منذ أيام قليلة من المجلس القومي؛ اعتراضاً على تحويل المجلس إلى «ديكور غير فاعل» في قضايا المرأة. وتقول: «إن قضية الحضّانات من ضمن قضايا عديدة صمت عنها المجلس، واكتفى بالحديث عن مشاركة المرأة في الاستحقاقات الدستورية كناخبة وليس كمرشحة، معتبراً أن دور المرأة سياسي في الأساس، وليس حقوقياً».

خسائر الاقتصاد

غياب تنفيذ القانون في مصر، سبب خسائر كبيرة في الاقتصاد. حيث يؤكد خبير التخطيط الاقتصادي الدكتور عادل عامر، أن غياب الحماية الاجتماعية للنساء يؤثر على الاقتصاد المصري. ويقول: «تتخطى نسبة النساء العاملات في مصر 45%، مع احتساب قيمة الاقتصاد غير الرسمي. وبالتالي فإن غياب حضانات الأطفال يؤدي إلى عزوف الكثير من النساء عن العمل؛ ما يفقد الاقتصاد المصري ما يقارب 11% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي». ويشير إلى أن أزمة النساء في مصر تؤثر سلباً على الاقتصاد، «إذ نلاحظ ارتفاع نسب البطالة بين النساء، بسبب عزوف العديد منهن عن العمل، والبقاء مع أطفالهن. كما أن عشرات الدراسات النفسية والاجتماعية أكدت انخفاض إنتاجية المرأة في المؤسسات المختلفة، نتيجة للتوتر الذي يعتريها بسبب عدم الاطمئنان على أبنائها الصغار في الحضانات التي وضعوا فيها».

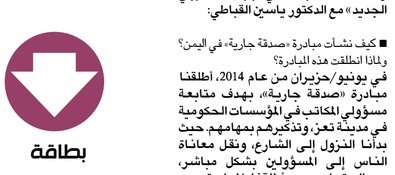

قضية

المهاجرون في الجزائر: فقر واحتيال

تضم الجزائر آلاف المهاجرين غير الشرعيين بعضهم يعمل في التسوّل، والبعض الآخر يمارس «الممنوع» في تزوير العملة والاحتيال

الجزائر ـ **محمد ابو عبد الله**

لم يعد يمضي شهر أو أقل، حتى نسمع أو نقرأ في وسائل الإعلام الوطنية أن أجهزة الأمن المختلفة قد ألقت القبض على عصابة جديدة مختصة في تزوير العملات. الآلاف في الأمر أن غالبية عناصر هذه العصابات وزعمائها هم مهاجرون غير شرعيين من مالي والنيجر وتشاد. لتضاف هذه العمليات إلى الفساد الذي ينخر الاقتصاد الجزائري.

فقد تنامت عمليات تزوير العملة في الجزائر مع تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى البلاد. خاصة بعد تأزم الأوضاع الأمنية في مالي، الأمر الذي دفع بالجزائر لاستقبال المهاجرين، وعدم إعادتهم إلى بلدانهم عكس ما كان يحصل في فترات سابقة. وقد أصبح المهاجرون غير الشرعيين يتمتعون بحرية الحركة والتنقل داخل المدن وما بين الولايات. ويسكن هؤلاء ضمن جماعات في الشقق والمحال.

جالت «العربي الجديد» في إحدى المخيمات السكنية في العاصمة الجزائرية، حيث يسكن مهاجرون من نيجيريا. كانت تشير الساعة الى تمام الرابعة والربع مساء عندما وصل «الطاهر» (40 عاماً) الى المخيم. كان يتكلم القليل من العربية والفرنسية، وشرح أنه وصل الى الجزائر منذ عامين وهو يعتمد على التسول فقط لسد حاجياته وحاجيات أسرته التي أتت معه. ولكن لماذا لا يبحث عن عمل؟ أجاب «الطاهر» أنه يفضل أن يعمل لكنه لم يجد أي وظيفة حتى الآن.

تدخل ثلاثة شبان نيجيريين في الحديث. موسى، وهو أكبرهم سناً، لفت إلى أنه يشتغل في الجنوب الجزائري، لكن أجره لم يكن كافياً ولم يتعد الألف دينار جزائري يومياً (أي ما يعادل 10 دولارات). يضيف موسى «أعمل متسولاً الآن وأحصّل بين الفين و3 آلاف دينار يومياً».

أما محمد أمين، فهو شاب في مقتبل العمر، قال لـ«العربي الجديد»: «أعمل حالياً في ورشة للبناء في العاصمة وأتلقى معاملة حسنة من قبل رب العمل، وكذا من زملائي في العمل، واتقاضى الأجر نفسه الذي يتقاضاه زملائي الجزائريون، أي ألف دينار جزائري». وأضاف محمد «هذا الأجر غير كاف، فقد اشتغلت في ولايات جزائرية عدة منذ أربع سنوات، ولم يرتفع أجري»... أنهى محمد حديثه، وهو ينظر إلى عائلة باكملها وصلت إلى المخيم بعد مجهود يوم كامل في التسول.

لكن هناك جانب آخر من حياة المهاجرين غير الشرعيين، لا تراه إلا الجهات المختصة من درك وشرطة. حيث أشارت تحريات عناصر الدرك الوطني إلى أن غالبية المتورطين في عمليات النصب والاحتيال وتزوير العملة بالجزائر خلال السنوات الأخيرة هم مهاجرون غير شرعيين. وقد أثبتت التحقيقات أن غالبية المهاجرين السريين متورطون في «الممنوع» لتغطية نفقاتهم بالجزائر أو من أجل تحصيل كلفة بلوغ الضفة الأخرى من المتوسط.

وقال الأمين العام لاتحاد التجار والحرفيين الجزائريين صالح صوبلح، إن قيمة الأوراق النقدية المزورة وصلت إلى 10 مليارات دينار. وتتواجد هذه الأموال في الف دينار التي يسهل تزويرها.

ورأى المختص في الشأن الاقتصادي، رابح حليس، ان إقبال المهاجرين السريين على تزوير العملة الجزائرية مرده أن أعمال الصرف محصورة بالمصارف فقط، وفي المقابل تنمو السوق السوداء للعملة، ناهيك عن التعامل التجاري للمواطنين بالأوراق النقدية بدل الصكوك. وأضاف حليس أنه من المعروف أن «تزوير العملة له مخاطر جمة على الاقتصاد الوطني وأخطرها هو إحداث خلل أو شك في العملة الوطنية».

ومن أجل محاربة الظاهرة عمدت الدولة إلى تكثيف تواجد الأمن في الأسواق، لاسيما في أسواق الماشية التي تعد الفضاء المناسب لترويج العملة المزورة. بالإضافة إلى اقتناء وتزويد المصارف بآلات حديثة لكشف الأوراق النقدية المزورة. إلا أن هذا الإجراء الأخير تبقى مفاعيله محدودة، في ظل عزوف فئة واسعة من المواطنين عن التعاملات المصرفية.

في مخيم المهاجرين النيجيريين (العربي الجديد)

حوار الأسبوع | اجراه **فاروق الكمالي**

ياسين القباطي

ملاحقة الفساد في اليمن يمكن أن تتحقق

منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، عرف اليمنيون الطبيب ياسين عبد العليم القباطي كمحارب لمرض الجذام، واليوم يقود القباطي معركة ضد الفساد، من خلال مبادرة «صدقة جارية» التي تراقب الاداء الإداري

في عام 2011 ، التحق الدكتور ياسين القباطي بالثورة الشعبية ضد نظام علي عبد الله صالح، وأصبح من أبرز قياداتها. في يونيو/حزيران من عام 2013 تعرّض الطبيب القباطي لمحاولة اغتيال، عندما داهم عيادته شاب يحمل خنجراً ووجه 13 طعنة في أنحاء متفرقة من جسده. قبل إن الجاني مريض نفسياً. وأكد الطبيب القباطي أن دوافع هذه العملية سياسية، وأنها محاولة اغتيال.

عودته من الموت مثّلت منعطفاً جديداً للطبيب الذي كافح لفترة طويلة مرض الجذام الذي انتشر لسنوات في اليمن. قرر القباطي تكريس حياته الجديدة لمحاربة الفساد. ومنتصف عام 2014 أطلق الطبيب مبادرة شعبية ضد الفساد تحت اسم «صدقة جارية».

مثّلت المبادرة بدعة جديدة لم تكن مألوفة من قبل في اليمن؛ إذ إن مفهوم الصدقات ترسّخ في أذهان الناس بأنه نوع من الإنفاق، في حين أن المبادرة حوّلت مفهوم الصدقة من العطاء إلى الرقابة الشعبية، بما من شأنه تحسين الأداء في أجهزة الدولة ومحاربة الفساد.

وهذا نص المقابلة التي أجرتها «العربي الجديد» مع الدكتور ياسين القباطي:

■ كيف نشأت مبادرة «صدقة جارية» في اليمن؟ ولماذا انطلقت هذه المبادرة؟

في يونيو/حزيران من عام 2014، أطلقنا مبادرة «صدقة جارية»، بهدف متابعة مسؤولي المكاتب في المؤسسات الحكومية في مدينة تعز، وتذكيرهم بمهامهم. حيث بدأنا النزول إلى الشارع، ونقل معاناة الناس إلى المسؤولين بشكل مباشر، ومعالجتها معهم. أطلقنا المبادرة بعد أن أصابنا اليأس من إصلاح المؤسسات الحكومية التي تحولت إلى جهات ابتزاز، وشجعها سكوت المجتمع على التمادي أكثر في الفساد.

■ ما هي آلية عمل فريق المبادرة؟ وهل هناك تجاوب من قبل المؤسسات مع مطالب المواطنين التي تقومون بنقلها إليهم؟

نعم، تم تشكيل فريق المبادرة من ناشطين في مختلف المجالات. وضم الفريق عشرات الأطباء والمهندسين والأدباء والصحافيين والمحامين والفنانين وشباب متطوعين. والنتائج كانت مذهلة منذ اليوم الأول لزيارتنا الجهات الحكومية. الموظفون كما المواطنين تفاعلوا بإيجابية مع المبادرة، وقدموا لفريقها قوائم موثقة بالأخطاء والمشاريع المتعثرة.

■ وما هي الوسائل لتحقيق أهدافكم؟ وكيف تصلون إلى مرحلة وقف الفساد؟

لسنا جماعة مسلحة تستخدم القوة، وإنما نحن فريق مدني يستخدم لغة الحوار. ولذا وجدنا تفاعلاً كبيراً من قبل المجتمع. وكذلك، عدد كبير من مدراء المؤسسات الحكومية، شعروا بأن الرقابة تلاحق كل أعمالهم، وبالتالي لم يسعهم سوى التفاعل معنا. وفعلياً لم نكن نتوقع هذا التجاوب مع الحملة، خصوصاً أننا كنا قد فقدنا الثقة بالمسؤولين والمؤسسات.

نعم نستطيع ملاحقة الفساد، فقد خاطبت فريقي وكل الناس، بأن الجميع قادر على إصلاح الأوضاع في بلدنا. مؤسسات الدولة هي مكاتب لخدمتنا، ونحن ندفع رواتب المسؤولين فيها من مالنا العام، لكي يخدموا المجتمع، لا لكي يتحولوا إلى أسياد عليه.

وسنواصل زيارتنا للمسؤولين، حتى ترتفع حساسيتهم للمشاكل، ويعرفوا أن في مدينة تعز، بل في كل المدن اليمنية، شعبا لن يسكت عن المطالبة بحسن الأداء، ونحن مستمرون.

■ ما هي المجالات التي شملتها أعمال المبادرة؟ وهل وصلتم إلى نتائج إيجابية ملموسة؟

شملت أعمال فريق المبادرة مجالات مختلفة في الصحة والأمن والزراعة وإنهاء الأزمات ومتابعة المشاريع المتعثرة. وقد ساهمنا خلال الفترة الماضية في إنهاء أطول أزمة وقود في المدينة خلال يوليو/تموز الماضي. فقد أغلقت محطة الوقود الرئيسية في المدينة والتي تتبع أحد أكبر رجال الأعمال في البلاد. وفتحت بعض المحطات، واصطفت أمامها طوابير طويلة من السيارات. وأثمرت جهود فريق «ص. ج» (أي صدقة جارية) بالتعاون مع رجال أمن وعمال من داخل المحطة الرئيسية عن اكتشاف ثلاثة ملايين ليتر بنزين مخبأة في مستودعات تابعة للتاجر.

كما ساهمت المبادرة في القبض على تجار السوق السوداء للمحروقات في القطاع الشمالي للمدينة.

■ كيف اكتشفتم النقطة المخفية في أزمة الوقود على أرض الواقع؟

أزمات الوقود مفتعلة. والمبادرة لم تقم سوى بإفشال خطة منظومة آثار الأزمات، وقمنا بحماية المحطات من «صعلكة» وسطوة العصابات المسلحة.

■ ما هي الأعمال التي نفذتها المبادرة حتى الآن؟ في المجال الصحي قام فريق المبادرة، وبتمويل من تجار المدينة، بترميم وتأهيل قسم الطوارئ في المستشفى الرئيسي للمدينة (الثورة). وتم افتتاح قسم النساء والولادة في مستشفى الثورة بعد أن كان مغلقاً لمدة أربعة أشهر متواصلة. وجاء افتتاح القسم بعد جهود مضنية بذلها الفريق.

ويعمل الفريق على إعادة تأهيل وتشغيل قسم الغسيل الكلوي في المستشفى الجمهوري، وهو ثاني أكبر مستشفى في المدينة، بعد توقف لأشهر بسبب الإهمال وتقادم الأجهزة.

وفي الجانب التعليمي قدم الفريق تصوراً عن المشروع الاستراتيجي الضخم «مدينة العلوم والتكنولوجيا»، الذي اقترحه أحد العلماء اليمنيين في ألمانيا. ووجد المشروع تجاوباً من قبل المحافظ، وسيقام المشروع على مساحة واسعة 18000 متر في إقليم الجند. ويمكن اعتبار هذا المشروع بداية الغيث لبناء صرح جامعي ألماني في اليمن، من أجل تحسين الوضع المتردي للتعليم الأكاديمي. وشملت جهود فريق المبادرة جوانب النظافة والتشجير وتحسين الشكل الجمالي للمدينة، بالإضافة إلى مكافحة التهريب.

■ هل هناك أمثلة عن طبيعة الفساد الإداري، من خلال زياراتكم الميدانية؟

هناك أمثلة عديدة، من خلال زيارة فريق المبادرة لمستشفى الثورة في المدينة، وجدنا أن روائح الجثث في ثلاجات الموتى تزكم الأنوف. وجدنا 60 جثة متعفنة. جثث تجمعت منذ عام 2008 بسبب مشاكل أمنية وجنائية وقضائية وعجز الإدارات السابقة. حالة الثلاجة مأساوية وكارثية، بسبب الانقطاع الكهربائي المتواصل، وعدم تشغيل المولد الكهربائي بشكل سريع، ما أدى إلى مشكلات في عمل المستشفى، ومنها مشكلة الثلاجات.

قالت إدارة المستشفى إن النيابة العامة ترفض إصدار تصريح بدفن الجثث. وقد توجهت إلى مكتب رئيس النيابة العامة وتكلمت معه حول أزمة الثلاجات. وقال إن السبب هو أن المجلس المحلي للمدينة لم يدفع مستحقات جريدة الجمهورية الرسمية، ولذا رفضت الصحيفة نشر إعلانات الدفن. وقال إن قيمة الإعلان لمدة ثلاثة أيام في صحيفة الجمهورية يصل إلى 450 ألف ريال (حوالى 2500 دولار). وقد دفعت قيمة الإعلان، وتم دفن الجثث، ونعمل على مشروع توسعة وإعادة تأهيل ثلاجة المستشفى.

■ هل لديكم توجه لنشر المبادرة خارج نطاق مدينة تعز إلى محافظات أخرى؟

فعلياً، امتدت جهود فريق المبادرة جنوباً إلى مدينة عدن، وهي العاصمة الاقتصادية لليمن وميناؤها الرئيسي على البحر العربي. حيث وصلت للفريق بلاغات عن سفن بحرية تقوم بتهريب النفط اليمني، وعن فساد في شركة مصافي عدن التي تقوم بشراء كميات كبيرة من النفط لتغطية احتياجات السوق المحلية. حيث كشف فريق المبادرة عن قيام الشركة بشراء النفط من سفن تهريب في عرض البحر.

وقد رفع فريق المبادرة رسالة مدعمة بالوثائق الى النائب العام للجمهورية والى نيابة الأموال العامة وتم التحقيق مع مسؤولي الشركة ونشر قوات لمكافحة التهريب النفطي.

إن نجاح المبادرة شجع انتشارها في محافظات أخرى. حيث إن محافظ محافظة إب (100 كم شمال تعز)، تواصل معنا وطلب تشكيل فريق للمبادرة في المحافظة، بهدف متابعة اعمال السلطة المحلية، وتفعيل الرقابة الشعبية.

التفاعل الإيجابي مع المبادرة سيدعم الرقابة الشعبية التي يجب أن تمتد إلى جميع محافظات الجمهورية، حتى نوقف جرائم الفساد والعبث بالمال العام.

■ هل أصابك اليأس من تحقيق ثورة فعلية في اليمن في ظل ما يشهده الربيع العربي من انحراف عن مبادئ الثورات؟

الثورة ضد نظام صالح كسرت حاجز الخوف، وذاق الناس طعم الحرية بعد 33 سنة من الكذب والخداع. وعقب رحيل صالح استعجل الناس حدوث التغيير، وأصابهم اليأس من اداء الحكومة. وكنت أقول إن الثورة الفرنسية لم تحقق أهدافها في ظرف عام، وإن من انتظر 33 سنة لن يضره أن ينتظر ثلاث سنوات، وبالتأكيد سيتحقق التغيير.

وقد أطلقت هذه المبادرة كخطوة لتحريك المجتمع في اتجاه المطالبة بحقوقه وانتزاعها. وأعتقد أن الثورة الحقيقية هي في مكافحة الفساد وتحسين الخدمات الأساسية والحياة المعيشية للمواطنين.

أنا اعتبر أن هذه المبادرة هي نتاج ثورة اليمن ضد نظام علي عبد الله صالح، وهي تحمل رسالة أن الثورة ضد الفساد والإهمال مستمرة، ولن تتوقف إلى أن تحقق أهدافها.

■ كم يمكن أن يربح الاقتصاد اليمني في حال الخفض من نسب الفساد فيه؟

إن هذه المبادرة تعمل على تفعيل الرقابة الشعبية، ومتابعة أعمال الإدارة العامة، وهي بالتالي تساهم في حماية المال العام. وهذا بالتأكيد يعمل على دعم الاقتصاد الوطني.

■ هل الفساد موجود فقط على المستوى الإداري؟ وكيف يمكن مواجهة الفساد على المستوى الرسمي؟

من خلال زياراتنا الميدانية للمؤسسات الحكومية، وجدنا أن الفساد استفحل، وبأشكال متعددة. فهناك انعدام للمسؤولية، وغياب للأمانة، وانعدام الولاء، وتفشي ظاهرة الرشوة. كذلك يتم اعتماد المشاريع وفقاً للعلاقات الشخصية ونسبة العمولات. الفساد يهدر الأموال، ويؤدي إلى تعثر المشاريع، ويقود انتشار الفساد الإداري إلى أضرار إدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية. ولذا جعلت محاربة الفساد قضيتي. ويمكن محاربته كما نفعل من خلال تفعيل الرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة.

الدكتور ياسين القباطي (العربي الجديد)

> الرشوة والفساد والصفقات تسيطر على المشاريع في اليمن
>
> استطعنا وقف أزمة الوقود عبر اكتشاف عملية فساد من قبل التجار
>
> شركة عدن للمصافي كانت تشتري النفط من سفن التهريب في البحر

بطاقة

ياسين القباطي هو امين عام الجمعية اليمنية للتخلص من الجذام، ويلقّب بـ «ضمير الثورة». فاز في عام 2011 بجائزة الدكتور توفيق شوشة عن ابحاثه في مرض الجذام. وفي عام 2012 نال جائزة «ادموند كلين» عن اعماله الاكاديمية في الامراض الجلدية المهملة «السوداء/الجذام/ اللاشمانيا».

مشاريع وإنجازات

حصانة المناصب العليا

آثار الاعتداء على الدكتور ياسين القباطي، وهو ناشط اجتماعي يشغل منصب رئيس مركز العدالة الانتقالية لحقوق الإنسان في اليمن، موجة من الاستنكار في الشارع اليمني. وقد ترك الاعتداء الذي تعرض له في عام 2013، ندوباً في وجهه وفي أنحاء جسمه، وقد كانت حالة القباطي سيئة جداً، مع دخوله العناية المركزة. وفي حين تم الإعلان أن من اعتدى على القباطي هو مريض نفسي، أكد الدكتور أنه تعرض لمحاولة اغتيال بدوافع سياسية.

وقال القباطي إنه «من أغرب وأسخف القوانين أن يعطى مسؤولون في المناصب العليا حصانة ضد المساءلة والحساب. هل تستطيع لجنة مكافحة الفساد نزع تلك الحصانة التي أعطيت لهم أيام المخلوع علي عبد الله صالح؟». وقال إن هناك «ثلاثة مشاريع سعينا وراء إنجازها منذ أشهر، وقد رات النور اليوم، ونتوقع أن يستكمل بناؤها خلال شهرين. أمنيتنا أن نستطيع نقل محطة تحلية المياه الخاصة بجزيرة ميون من ميناء التواهي إلى الجزيرة، خاصة وقد وعدنا الوزير المختص بالتواصل مع وزير النقل للمساعدة. أما المشاريع الأخرى فهي: تحسين أوضاع السجن الاحتياطي. إنشاء موقف سيارات للعاملين في مستشفى الثورة. استكمال مشروع ثلاجة الموتى. إضافة إلى مشاريع بدأ تنفيذها اليوم وستنجز حتماً بالمتابعة المستمرة».

فاروق...

في جولة تفقدية للمدارس في تعز (العربي الجديد)

مرصد العدالة الاجتماعية | البحرين

تعتبر كلفة الطبابة في المستشفيات الخاصة مرتفعة في البحرين في مقارنة مع المستشفيات الحكومية، بحيث يصل فارق الانفاق بين القطاعين العام والخاص الى عشرة أضعاف في بعض الحالات

الطبابة الخاصة

فاتورة علاج المرضى تصل إلى 7 مليارات دولار سنوياً

أسامة ابراهيم

3 دنانير بحرينية أي ما يعادل 7,8 دولارات، قد تكون كافية للحصول على العلاج والدواء المناسبين للأمراض والحالات البسيطة في المستشفيات الحكومية في مملكة البحرين. لكن هذا المبلغ لن يتيح للمريض الحصول على حق الدخول إلى مدخل الطوارئ في المستشفى الخاص.

إن إي مريض يلجأ للمستشفى الخاص، لا بد أن يدفع التكاليف الباهظة للحصول على خدمات الاستشفاء. فعلى سبيل المثال، تصل قيمة تعبئة ملف في المستشفى الخاص إلى 78 دولاراً، وذلك قبل الكشف على المريض، ليرتفع المبلغ إلى آلاف الدولارات بعد تشخيص الحالة ومنح المريض العلاج المناسب، والقيام بالعمليات اللازمة. وهذا الواقع يمتد الى الأدوية، حيث إن كلفة أقل علاج في المستشفى الخاص تصل إلى ثمانية دنانير بحرينية أي 21 دولاراً، وقد تصل في بعض الأحيان إلى ألف دولار وأكثر.

يتفق العديد من الخبراء والمعنيون في القطاع الصحي، على أن القطاع الخاص في مملكة البحرين وغيرها من الدول الخليجية، استثمر الإمكانيات المادية الكبيرة التي يملكها، ونجح في تحقيق أرباح بملايين الدولارات سنوياً. وقد استفاد القطاع الخاص من السرعة التي يخدم بها المرضى، وجودة الخدمات التي يقدمها، لرفع كلفة الاستشفاء. هذا الواقع، أدى إلى تفاوت في حق سكان البحرين في الحصول على خدمة استشفائية متكافئة ومتساوية.

> حجم انفاق الحكومة على القطاع الصحي 7,2% من الناتج السنوي

تفاوت في سعر الخدمات

يقول السكرتير الأول في مركز الديما الطبي، نادر محمد: «تشهد القطاع الطبي في مملكة البحرين تطوراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والقدرات الكبيرة التكنولوجية التي تستورد من الخارج».

ويشير المحمد إلى أن كلفة الطبابة في المستشفيات الحكومية تصل إلى 7,8 دولار، تسمح للمريض بالحصول على العلاج في حالات الأمراض البسيطة، فيما قد يختلف الامر بالنسبة الى الإصابات الصعبة، اذ في الحالات الأخيرة يتم تحويل المرضى الى المستشفى الخاص الذي تعتبر تكاليف الاستشفاء فيه مرتفعة. ويلفت المحمد إلى أن «مستشفيات القطاع الخاص تعتمد على مصادر عديدة لجذب المرضى ومنها السرعة في استقبالهم» وفق المحمد. وقد دخل سوق البحرين في السنوات الـ 15 السابقة حوالي 19 مستشفى خاصاً في مقابل 13 مستشفى حكومياً موزعة على مختلف انحاء المملكة. ما ساهم في تطوير النشاط الطبي في المملكة، في حين أدى إدخال التقنيات الحديثة الى العمليات الاستشفائية إلى رفع كلفة الطبابة على المرضى.

ما سبب ارتفاع التكاليف؟

يشير المدير المالي في أحد المستشفيات الخاصة الدكتور دليم الهاجري الى أن أسباب ارتفاع التكلفة في المستشفيات الخاصة، تعود بالدرجة الأولى الى التكاليف الباهظة التي تدفعها أساساً الادارة للخبراء والمختصين . حيث تتعاقد هذه المستشفيات مع أصحاب الخبرات العالية من مختلف الجنسيات. كما أنها تستورد الآلات الطبية المتطورة من الخارج، والتي يصل سعر الواحدة منها إلى مئات الآف الدولارات. ويبيّن أن المستشفى الخاص يستقبل يومياً ما بين 300 و400 مريض، يدفع أقل واحد منهم نحو 200 دولار اميركي.

ويشرح الهاجري أن عدد العيادات الطبية الخاصة في البحرين يصل إلى 130 عيادة، فيما يبلغ عدد المستشفيات الخاصة 17 مستشفى موزعة ما بين أقسام الولادة والطب العام والجراحة والأسنان وغيرها.

زيادة النفقات

ويقول الهاجري لـ «العربي الجديد»: تلجأ أيضاً الحكومة الى فرض رسوم مرتفعة على المستشفيات في القطاع الخاص إذ تصل رسوم تجديد الاشتراك الى ما يقارب 200 الف دولار سنوياً، ما يزيد من النفقات على المستشفيات.

كما يشير الهاجري الى أن سبب لجوء المرضى الى المستشفيات في القطاع الخاص، يعود الى سرعة تحديد مواعيد الزيارات للأطباء، إضافة الى الإجراءات السريعة في تشخيص الأمراض والكفاءات العالية التي تعمل في المستشفيات الخاصة.

ويشير في الوقت عينه الى أن الحكومة البحرينية حاولت القيام بسلسلة من الإجراءات لتحفيز قطاعها الصحي. ويقول: «ساعد الدعم الحكومي للمستشفيات الحكومية في تقليل كلفة الاستشفاء للمواطنين والوافدين». ويشير الهاجري إلى أن إنفاق الحكومة على القطاع الصحي وصل إلى 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

لا تبرير

أما الخبير الاقتصادي فراس نايف، فيرى أن ارتفاع التكاليف في المستشفيات الخاصة يعود في بعض الأحيان الى غلاء الخدمات و«طمع» مديري المستشفيات. ويقول لـ «العربي الجديد»: «صحيح أن المستشفيات تتحمل أعباء إضافية، حيث تعمد الى التعاقد مع أطباء وممرضين من ذوي الخبرات العالية «الا أن ذلك لا يبرر الارتفاع في الأسعار».

ارتفاع عدد الأطباء

ويضيف»: تصل النفقات في القطاع الخاص إلى عشرة أضعاف معدل النفقات في القطاع الحكومي. فيما يصل معدل إنفاق المرضى في مستشفيات القطاع الخاص في المملكة البحرينية إلى 7 مليارات دولار سنوياً، ما يعادل 1,5 مرة الإنفاق في مستشفيات القطاع الحكومي الذي يعتمد على مساعدات الوزارة.

وبحسب الخبراء فإن المستشفيات الخاصة تحظى بثقة المرضى، نظراً للخبرات التي تعمل بها. فقد وصل عدد الأطباء المتواجدين في السوق البحرينية الى نحو 3000 طبيب، يعملون في المستشفيات الخاصة. فيما تقوم الحكومة بتوظيف الكوادر لإدارة القطاع الصحي الحكومي.

محاولة رفع مستوى الخدمات

وبحسب الخبير الاقتصادي فراس نايف فإن السلطات البحرينية تعمد إلى توظيف المواطنين في هيئاتها المحلية ومنها الطبية كالمستوصفات، وتحاول الرفع من مستوى الخدمات. إلا أن المرضى يتوجهون نحو المستشفيات الخاصة بسبب سرعة العلاج والتقنيات الأكثر حداثة.

ويلفت نايف، الى أن بعض السفارات عمد إلى إنشاء مراكز طبية خاصة، لمعالجة الأمراض المستعصية كالسرطان وغيره، لقاء مبالغ عينية في أغلب الأحيان. واللافت هو وصول عدد المرضى في هذه المراكز الى نحو 2000 شخص سنوياً، ما يعد رقماً مرتفعاً بالنسبة لعدد السكان في البحرين.

تحقيق مصور: جاكوب دوجان/ ماركس برس

فلسطينيون

إبراهيم ارحيم يتحدى إعاقته وينحت الخشب

شاب عمره 28 عاماً، من ذوي الاحتياجات الخاصة، تحدى إعاقته ونظرة المجتمع النمطية، ليؤسس مع اترابه ورشة للحفر على الخشب والبلاستيك في غزة، عبر استخدام تقنيات تكنولوجية وتحويل الخشب إلى منحوتات

إبراهيم داخل مشغله في غزة (العربي الجديد)

غزة ـ **شعيب ابو جهل**

يتكىء إبراهيم ارحيم على عكازه داخل ورشته الصغيرة في غزة، لينتج تحفاً وأعمالاً خشبية فنية تسر وتجذب كل من يشاهدها. إبراهيم شاب عمره 28 عاماً، يعاني من شلل الأطفال منذ ولادته. لكن إبراهيم لم يجعل من وضعه الصحي «إعاقة» تحول دون تحقيق طموحه. حيث استطاع أن يصنع اسماً معروفاً في سوق العمل الفلسطينية، بمنتوجاته الفنية التي تلاقي إقبالاً كبيراً من المواطنين.

يقول إبراهيم لـ «العربي الجديد» إن «فكرة عملي تبلورت بعد تخرجي من الجامعة وحصولي على شهادة بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة الأزهر في غزة. ارتأيت وصديقي عصام الشوا (وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة)، أن نتجه إلى سوق العمل الحرفي، بعيداً عن اختصاصنا الأساسي، وذلك في ظل تناقص الفرص الوظيفية في غزة».

ويتابع: «كانت فكرة إنشاء ورشة حفر على الخشب والبلاستيك، عن طريق التصميم الإلكتروني جديدة على مستوى قطاع غزة. لا بل هي غير موجودة في السوق المحلية إطلاقاً. هكذا، انطلقنا في العمل، وكانت فكرة تغيير الصورة النمطية المأخوذة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، في بالنا دائماً».

ويشرح إبراهيم أن «المجتمع ينظر دائماً إلى من لديه احتياجات خاصة، على أنه غير قادر على العمل. أو أنه يعمل في حرف معينة كالتطريز وعمل الفخار... لذلك صممت على خوض تجربة مختلفة. كما أن الواقع وانحصار الفرص والمجالات في غزة فرضت أن اختار هذا المجال لأنني أرفض العيش على المساعدات الإنسانية بسبب وضعي الجسدي».

يشرح ارحيم عن بداية العمل وكيف انطلق في الورشة الواقعة في حي تل الهوا غرب مدينة غزة، ويقول «بدأنا من دون أن نمتلك أي رأسمال، حتى إننا لم نكن نملك أجرة مواصلات. تقدمنا إلى إحدى المؤسسات المعنية بإطلاق مشاريع الشباب، وقدمنا فكرتنا. وكان الاستغراب من المؤسسة كوننا من ذوي الاحتياجات الخاصة».

يتابع ابراهيم «طُرح علينا سؤال: هل أنتما قادران على تطبيق أفكاركما؟ اقنعنا الشركة، وحصلنا على منحة بسبعة الاف دولار غير مستردة، وحصلنا على بعض المال من المقربين. قمنا بشراء آلة الحفر على الخشب وجهزنا الورشة وبدأنا العمل».

ويلفت ابراهيم إلى أن العمل داخل الورشة مجزأ إلى ثلاثة أقسام، فهو يعمل كفني على آلة الحفر وشريكه عصام على البرمجة وتحويل التصاميم إلى إحداثيات، أما زميله خليل فيصمم الشرائح «حيث إن أعمالنا تعتمد على الإبداع والتميز».

وحول مجال العمل وخطوط الإنتاج يقول ارحيم «ننتج ديكورات خشبية تستخدم داخل البيوت وفي غرف النوم، كذلك نرسم ونحفر شخصيات كرتون على الخشب لاستخدامها على أسرّة الأطفال.

> في البداية استهجن النجارون دخول إبراهيم واصدقائه سوق الحفر على الخشب

أيضا نعمل على تزيين المنازل وواجهات المحال المتنوعة باستخدام ديكورات من الخشب. وننتج أيضا مشغولات تقدم كهدايا» .

ويتابع ارحيم «في بداية عملنا كانت النظرة إلينا مختلفة.

فقد تمت مواجهتنا بعدم الثقة بمشروعنا واستهجان من قبل النجارين باعتبارنا من ذوي الاحتياجات الخاصة. كانت البداية صعبة وشاقة، لكن بطريقتنا وأسلوبنا المتميز في منتوجاتنا أثبتنا نفسنا وأصبحوا يتعاملون معنا من دون تردد».

ويقول إبراهيم إن مشروع الحفر على الخشب «تقلني إلى حال افضل. قبل العمل في هذا المشروع كان مصروفي الشخصي من عائلتي، وهذا كان يسبب لي الإحراج. لكن بعد بدء هذا المشروع أصبحت أكثر استقلالية اقتصادياً وعززت ثقتي بنفسي أكثر، لأصبح الآن صاحب عمل وأصبحت أهدافي واضحة في الحياة».

وعن الخطط المستقبلية يقول ابراهيم «حلمي أن أصبح رجل أعمال وأنافس بعملي في السوق العالمية. الآن أخطط لتوسيع مجال العمل وفتح خطوط إنتاج جديدة، ما سيزيد دخلي. وقد اشترينا آلات جديدة لتقديم منتجات أكثر إبداعاً للزبائن. ونفكر بإقامة معرض دائم لأعمالنا، لكن الحصار والإغلاق الدائم لمعابر غزة وانعكاسات الحروب تلقي بظلالها على طموحاتنا».

قضية

أردنيات يكسرن «تابو» العمل في بعض القطاعات

عمان ـ **علاء الدين كيلاني**

لم تجد حنان أية غضاضة في قيادة ميكروباص، لإيصال الأطفال إلى المدارس ومنها إلى منازلهم، صباحاً وظهراً، وذلك، بعدما وجدت نفسها مضطرة لخوض تجربة العمل خارج البيت لأول مرة، عقب القفزة الهائلة التي شهدتها تكاليف المعيشة خلال السنوات القليلة الماضية. وأيضاً بعدما تاكلت مداخيل الطبقة الما دون الوسطى، ورزوجها وزوجها تحت ضغط الظروف المعيشية التي تزداد قسوة.

هو مشهد غير مألوف، في مجتمع لا يزال يعتبر دخول المرأة سوق العمل محصوراً في القطاع الحكومي، إضافة إلى قطاعات التعليم، والصحة والعمل الاجتماعي. في حين لا تزال المؤسسات المصرفية والمالية وغيرها من القطاعات، تشهد نمواً خجولاً في النساء العاملات فيها.

وتعتقد حنان أن نسبة الفتيات اللاتي اخترن المهنة ذاتها في ازدياد. إذ لديها صديقات اضطررن لخوض هذه التجربة المتعبة، كما تصفها، بسبب ظروف مشابهة. ومع أنها متزوجة، ولديها ثلاثة أولاد أصغرهم في التاسعة من عمره، ويعمل زوجها في قطاع التشييد والبناء، إلا أنها واحتياجات أسرتها، من دون أي تقصير.

لكن نظرة ياسمين إلى العمل، تختلف نوعاً ما. ففي حين تجد حنان نفسها مضطرة ولدوافع حياتية ضاغطة، أن تمارس مهنة كانت إلى فترة قريبة حكراً على الرجال، ترى ياسمين، وهي مديرة متجر في أحد مولات عمان، أن دخولها سوق العمل، إنما كان بدافع شخصي لإثبات ذاتها كامرأة معاصرة، لديها القدرة على مجاراة الرجل في أي موقع.

وتقول ياسمين لـ «العربي الجديد» أنها مازالت تعاني من نظرة المجتمع الشرقي للمرأة العاملة، كاستخفافه بقدراتها العملية، وتشكيكه بإمكانية نجاحها حين تتبوأ منصباً إدارياً. ولذلك تؤكد بأن نجاح المرأة في سوق العمل مرهون بمنحها الثقة التي تحتاجها كعنصر فاعل لا تقل قدراته الفكرية والانتاجية عن الرجل.

يعتبر الخبير الاقتصادي يوسف منصور أن دخول المرأة الى سوق العمل في الأردن، وممارستها بعض الأعمال التي تعتبر اجتماعياً أعمالاً للذكور، هو نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. ويقول لـ «العربي الجديد»: «يعيش الأردن في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، خاصة بعد الأزمة السورية، وما يحدث في العراق، حيث انعكست هذه الضغوط سلباً على كافة شؤون الحياة. فارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وازدادت الأعباء على كاهل الأسرة، الأمر الذي دفع النساء إلى مساعدة أزواجهن لمواجهة تحديات الحياة وممارستهن بعض الأعمال الذكورية نسبياً». ويشير إلى أن «المشكلة الأساسية في الأردن لا تتعلق بغياب فرص العمل، بل بغياب التوجيه العلمي للاختصاصات التي يحتاجها المجتمع الأردني، لذا نلاحظ أن البطالة ترتفع في الأردن، في مقابل وجود قطاعات اقتصادية تحتاج إلى يد عاملة، سواء ذكورية أو نسائية».

ويتميز المجتمع الأردني بأنه مجتمع فتي، حيث يشكل الشباب دون سن الخامسة عشرة نحو 44% من مجموع السكان، وتشكل الفئة العاملة تقريباً 54% منه، كما تشكل الإناث نسبة 48% من المجتمع ونسبة اللواتي في سن العمل 53%، وفق الإحصاءات الرسمية . وعلى الرغم من الخطط الاستراتيجية والسياسات التي تم تصميمها وتطبيقها للنهوض بواقع هذه الشريحة، وتطوير دور المرأة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فإن مشاركة المرأة ومساهمتها في سوق العمل، لا تزال متواضعة.

وأظهرت دراسة المجلس الاعلى للسكان في الأردن، أن معدل مشاركة المرأة الاقتصادية لم تتعد 14,1%، في حين ترتفع نسبة البطالة بين النساء في القوة العاملة الى 21,2% في مقابل 11,5% للذكور.

في حين تشير دراسة لمركز الفينيق للإحصاءات، أن النساء العاملات في القطاع الخاص يتعرضن للعديد من الانتهاكات وتجاوزات مخالفة لنصوص قانون العمل الأردني. فاعداد كبيرة منهن يعملن أكثر من 8 ساعات يومياً، ومحرومات من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، كذلك هنالك اعداد كبيرة منهن يحصلن على أجور تقل كثيراً عن الحد الأدنى للأجور ولا يتمتعن بالاستقرار الوظيفي وغيرها من شروط العمل اللائق.

في حين ذكرت دراسة صدرت الأسبوع الماضي عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، أن نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام أكبر من مشاركتها في القطاع الخاص، حيث بلغ عدد العاملات في القطاع الحكومي خلال العقد الماضي 33% بينما تعمل 21% منهن في القطاع الخاص، وبلغ عدد الذكور العاملين بالقطاع العام 67% مقابل 79 % في الخاص.

(الاتحاد جراس/ماركس برس)

خلف الكلمات

ماذا تعني «دراسة جدوى»؟

وليد ابو سليمان

هل تحضر لمشروع تجاري صغير أو كبير؟ وهل يردد أصدقاؤك كلمات لا تعرف معناها ولا دورها ولا أهميتها؟ لعل الكلمة الأبرز التي ستتردد في هذا المجال هي: دراسة الجدوى.

يلجأ بعض رجال الأعمال والمستثمرين، قبل خوض غمار أي مشروع جديد، إلى وضع دراسة جدوى لهذا المشروع، من باب الطمأنينة على أنّ الأموال التي ستصرف على هذا الاستثمار، لن تذهب هدراً. وهكذا أصبحت دراسة الجدوى في عالم الأعمال والاستثمارات حاجة قصوى، لا بل ضرورية، لا بدّ من التحصّن بأرقامها وبخلاصاتها، قبل الشروع في أي خطوة استثمارية، سواء كانت مشروعاً بمليارات الدولارات أم مشروعاً صغيراً. ودراسة الجدوى هي عبارة عن مجموعة دراسات علمية من اختبارات وتقديرات يتمّ إعدادها بدقة، ويقوم بها أصحاب فكرة المشاريع الجديدة بغية دراسة إمكانية نجاح المشروع وتطبيقه.

وتوضح دراسة الجدوى للمشروع الاستثمارات المطلوبة به والأرباح المتوقعة منه والعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر عليه، مثل قوانين الدولة والتنافس والتطورات التقنية. وتهدف الدراسة إلى تجنّب الآثار السيئة من عدم التأكد من ما سيتم في المستقبل في ظل التغيرات الداخلية والخارجية لجميع مكونات البيئة المحيطة بالمشروع. فنجاح المشروع واستمراره فترة طويلة من الزمن يعني القيام بدراسة عميقة بهدف استكشاف كل الجوانب المتعلقة به لفترات زمنية مستقبلية على مدى طويل. وتقوم الدراسة عادة على تحديد مدى قابلية استمرار الفكرة المطروحة، أو المشروع المقدم، ومدى واقعيته، ومقدار الفوائد المتوقعة منه، كما يفترض بالدراسة أن تتوقع عائدات هذا المشروع سنوياً، كلفته، الربح الإجمالي، كلفة العمليات، والربح الصافي. وقد تشمل أيضاً، دراسة المشروعات المنافسة للمشروع الذي يتم التحضير لإطلاقه، وتقدير احتياجات السوق، وتقدير الطاقة الإنتاجية وأسلوب الإنتاج، وتقدير الاحتياجات من المواد الخام وأماكن تواجدها ومدى توفرها وأسعارها.

كذلك، تحدد دراسة الجدوى موقع المشروع ومكانه، وتضع تصوراً للهيكل الإداري للمشروع، التحليل المالي والربحي للمشروع، ووضع جدول زمني لتنفيذ المشروع.

جميع المشروعات تحتاج إلى إعداد دراسة جدوى سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ولكن في حال المشروعات العملاقة فلا يمكن أبداً أن تتم الدراسة من قبل متخصص واحد، وإنما يتم إنجازها من خلال فريق من المتخصصين، كل حسب مجاله، إذ يقوم المتخصصون في التسويق بإعداد الدراسات التسويقية، والمهندسون بإعداد دراسات الجدوى الفنية، في حين يقوم خبراء المال بإعداد الدراسات الاقتصادية والمالية.

اقتصاديات التعليم

الأسد وأميّة العمالة

عماد الدين مصبح

دأب النظام في سورية على تسويق جملة من الادعاءات التي ظن أنها تكسبه شرعية مدنية إلى جانب الشرعية الأمنية القمعية. وقد ألصق جملة هذه الادعاءات بحركته الانقلابية التي نفذها رأس النظام الأب في عام 1970 وسماها الحركة التصحيحية.

ومن أهم هذه الادعاءات أنه منح السوريين فرصاً متزايدة للحصول على تعليم أفضل، على الأقل من الناحية الكمية. وأن سورية من أهم دول العالم في المؤشرات الصحية بفضل الحركة التصحيحية «المباركة». وأصم إعلامه آذاننا قبل الثورة بأن سورية هي بلد الأمن والأمان.

المتابع للخطاب الإعلامي السوري الرسمي وتخرصاته لابد من أن يتساءل: هل كانت سورية قبل انقلاب حافظ الأسد صحراء قفراً؟ وهل خلت سورية قبل آل الأسد من المدارس والجامعات ودور الاستشفاء؟ وأن سورية قبله كانت تشبه الشوارع الخلفية في منهاتن وشيكاغو؟

لم يجر نظام الأسد أي تعديل على النظام التعليمي خلال الفترة 1970-1985، فقد استمر نظاماً تعليمياً قوياً متماسكاً يُضرب بخريجيه المثل في غزارة المعرفة وسعة الثقافة. ولم يؤسس النظام إلا جامعتين هما: تشرين في اللاذقية عام 1971، والبعث في حمص عام 1979. جامعة تشرين بالذات كانت الطعنة في خاصرة النظام التعليمي العالي: عدد كبير من الخريجين بلا علم ولا ثقافة، ونجحوا عبر إرضاء الخواطر. وذلك في خطوة مدروسة على قاعدة «إن هذا شيء يراد».

وبعد عام 1979 لم تنشأ أي جامعة حكومية أخرى حتى عام 2006 (إطلاق جامعة الفرات)، وذلك رغم الحاجة الماسة جداً للجامعات، في وقت كانت الجامعات الخاصة تغزو سورية.

عدد من خريجي تشرين، وبدأ من الأعوام الأولى لعهد بشار الأسد، باتوا ينافسون بشدة خريجي دمشق على مقاعد المعيدية والبعثات العلمية والدراسات العليا في جامعة دمشق ذاتها. وكيف لا ومعدلات أقل المتخرجين منها تفوق بكثير معدلات الطلبة الأوائل في جامعة دمشق التي تأسست عام 1919 وخرجت بديع الكسم وصادق جلال العظم والطيب التيزيني وأدونيس وبرهان غليون والكثير من أطباء ومهندسي واقتصاديي العالم.

كان معدل نمو الطلب على الخدمات التعليمية أعلى بكثير من معدل النمو السكاني، خاصة من أبناء الريف الحوراني والحمصي والدمشقي. وغصّت الجامعات بأعداد هائلة جداً في مختلف الكليات (في أحد الأعوام بلغ عدد الطلاب المسجلين في كلية الحقوق في السنة الأولى 7 آلاف طالب و5 آلاف في كلية الاقتصاد، ومثلهم في كلية الآداب).

بالعودة إلى التعليم ما قبل الجامعي، فقد عمد نظام الأسد، منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إلى تأنيث التعليم الابتدائي، كما أتاح الانتساب إلى دور المعلمين ومعاهد إعداد المدرسين لخريجي الثانوية العامة ذوي الدرجات الدنيا الذين لم تقبل بهم أية كلية من كليات الجامعات السورية. وبذلك بدأ الانهيار النوعي والأخلاقي في المؤسسة التعليمية. وعن أي منجزات تعليمية نسجلها للحركة التصحيحية وقوة العمل السورية حافظت خلال ثلاثين سنة على تركيبها التعليمي؟ حيث إن 75% من قوة العمل لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الإعدادية (المتوسطة) فيما لم يتجاوز عدد الجامعيين من كل الاختصاصات 7% حتى عام 2010. وأن معدلات الأمية في الحسكة ودير الزور تزيد عن 31% و28% على التوالي.

بطبيعة الحال لن نتحدث عن الكارثة التعليمية التي حلت بسورية، بسبب حرب النظام على السوريين منذ منتصف عام 2011 وتدمير البنية التحتية للمؤسسة التعليمية. ولا عن تشريد الطلاب الذين نادراً ما يحصلون على فرصة تعلم مبادئ القراءة والكتابة في ظروف غاية في القسوة والحرمان.

الإعلام السوري ذو المرجعية الاستخباراتية بتخرصاته حول إنجازات «عظيمة» للانقلاب الأسدي عام 1970 في مجال التعليم، يؤكد حتى لمؤيدي النظام قبل غيرهم أن أهم منجزاته في هذا الصدد تكمن في نجاحه في تطويع (وليس تطوير) العقل السوري لمؤسستين تدميريتين متطرفتين: مؤسسة التشبيح والقتل والإجرام ومؤسسة التطرف الديني. وهما مؤسستان تتناقضان مع العقلية السورية المتعلمة المنفتحة التي تخرجت من ذات المؤسسة، ولكن قبل إحكام نظام الأسد سيطرته عليها.

برأيكم

اعتبر 35% من الذين استُطلعَتْ آراؤهم هذا الأسبوع أن السياسة ليست أكثر أهمية من الاقتصاد، فيما يتعلق بمصالحهم كمواطنين.

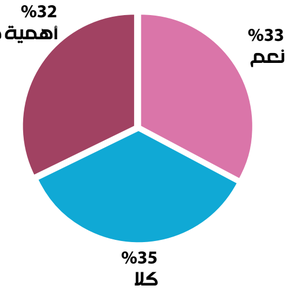

انقسام بين الاقتصاد والسياسة

انقسم الذين استُطلعت آراؤهم هذا الأسبوع، بعدما طرحت «العربي الجديد» سؤالاً وهو: «هل تعتبر/ين أن السياسة أكثر أهمية من الاقتصاد فيما يتعلق بمصالحك كمواطن/ة؟»، حيث أجاب 33% من الذين استُطلعت آراؤهم بـ «نعم»، وأجاب 35% بـ «كلا»، في حين اعتبر 32% أن أهمية الاقتصاد والسياسة متوازية في التأثير على المصالح العامة للمواطنين.

وقد طال الاستطلاع عينة عشوائية على مواقع التواصل الاجتماعي، من مصر ولبنان وسورية والمغرب.

وفي حين أن الأشخاص، الذين لم يوافقوا على فكرة أن السياسة أكثر تأثيراً على حياتهم من الاقتصاد، هم أقل بنسبة 2% من الذين أجابوا بـ «نعم»، إلا أن المزاج الشعبي العربي لا يزال يميل نحو متابعة القضايا السياسة كأولوية. ولا تزال الميات المحاسبة كما الانتخاب لا ترتبط مباشرة بالبرامج الاقتصادية المطروحة ومدى واقعيتها.

كلام بالأرقام

% 338
نسبة التضخم في سورية خلال عام 2013. وبحسب المكتب المركزي للإحصاء، ارتفع التضخم من 2012 إلى 2013، بنسبة 90%.

% 33,6
انخفض تضخم الأسعار في العراق من 33,6% في عام 2003 إلى 1,9% في عام 2013، بحسب بيانات البنك الدولي.

% 17,2
بلغت نسبة تضخم الأسعار في اليمن في عام 2013 ما يقارب 17,2%، حيث ارتفعت معظم أسعار السلع الأساسية.

% 5,5
ارتفعت نسبة تضخم الأسعار في الأردن في عام 2013 إلى 5,5%، بعدما سجلت في عام 2012 ما يقارب 4,8%، وفي عام 2011، 4,4%.

% 6
حذر البنك المركزي التونسي من تواصل ارتفاع التضخم، حيث أشار إلى أن التضخم في تونس، اتخذ مساراً تصاعدياً ليبلغ 6%، وهو ما يعد مؤشراً سلبياً.

%9,5
في مصر، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، بعد قرارات الحكومة خفض الدعم عن الوقود، حيث وصلت نسبة التضخم إلى أكثر من 9,5%.

قضية

صدر التقرير الأخير عن البنك الدولي المستند إلى إحصاءات «إيكونوميست»، ليقول إن سورية ستحقق نمواً في نا تجها المحلي بنسبة 1,8% هذا العام. رقم غريب في بلد الحرب

البنك الدولي و«لعبة» النمو في سورية

دمشق ـ **سلام السعدي**

لطالما أثارت تقارير البنك الدولي جدلاً واسعاً حول تقييمه لأداء الدول. خاصة أن عدداً من الدراسات والبيانات التي ينشرها يفتقد إلى العناصر الواقعية التي تطال خصوصية كل دولة. إلا أن ما يثير الدهشة فعلاً، هو التقرير الأخير الذي أصدره، وبدا متفائلاً حيال اقتصاد سورية المنحدر. حيث أشار البنك الدولي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية سيصل إلى 1,8 % في عام 2014 «مدفوعاً بتكيّف الاقتصاد على الوضع الحالي للبلاد، بالإضافة إلى هجرة كبيرة للشركات إلى المناطق الساحلية الأكثر استقرارا، بما في ذلك المنطقة الصناعية قرب ميناء طرطوس»... فهل نمو اقتصاد منطقة في سورية يحقق النمو الإجمالي لدولة تعيش حالة حرب؟!

ويأتي هذا التقرير «العجيب»، في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة السورية شق طريقها بصعوبة وسط الدمار، وهي تروج لبداية عهد «الانتعاش الاقتصادي» في البلاد بعد دحر «المؤامرة الكونية».

وبحسب تقديرات «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (الإسكوا)، تقدر تكلفة الخسائر في حال استمرار الصراع إلى العام المقبل بنحو 237 مليار دولار أميركي. بينها 17 ملياراً من الناتج المحلي الذي كان 60 ملياراً قبل اندلاع الثورة. فيما ستصل نسب الفقر في سورية إلى 90%.

فقد اعتاد البنك وصندوق النقد الدوليان، المبالغة في توقعات النمو الاقتصادي في الدول العربية. لدرجة أن أرقام النمو تبقى حبيسة الجداول، دون أن تنعكس في شوارع البلدان العربية وعلى وجوه قاطنيها. وإن كان من الممكن تفهم تفاؤل التقارير الدولية قبل اندلاع الثورات العربية، ففي أي سياق يمكن وضع التفاؤل الحالي فيما يتعلق بالنمو في سورية؟

يعتقد الخبير الاقتصادي الدكتور سمير سعيفان أن «صندوق النقد والبنك الدوليين وما يشابههما، ليست منظمات اقتصادية أو مالية بحتة، بل هي منظمات سياسية كذلك».

ويشرح لـ «العربي الجديد»: «تراجع حجم اقتصاد سورية من 60 مليار دولار في عام 2010 إلى ما يقارب 25 مليار دولار اليوم. وبالتالي فلا قيمة حقيقية لارتفاعه بنسبة 1,8% كما يشير البنك الدولي، إذ ستبقى قيمته ومستوى معيشة الناس في الحضيض».

ويتابع:» ليس مهماً أن تتراجع نسبة الفقر 1% بعد أن ارتفعت من نحو 11% قبل اندلاع الثورة إلى 75%، فحينها ستصبح 74 % ولا فرق إذاً».

ويتساءل سعيفان :«لا أعلم من أين جاء البنك الدولي بإحصاءات عن دير الزور أو الرقة أو إدلب أو درعا أو البادية، فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والمعيشية».

فيما يتساءل الباحث الاقتصادي السوري محمد أبو حجر عن «مؤشر النمو المستخدم من قبل البنك الدولي، وهل تم الأخذ بالاعتبار انخفاض سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم، وضخ كميات كبيرة من النقود؟». ويقول أبو حجر لـ «العربي الجديد»: «لايمكن دراسة النمو الاقتصادي في ظل غياب دراسة المؤشرات الاجتماعية، فدراسة معدل النمو الاقتصادي لا تتعلق فقط بتوزيع الدخل أو حصة الفرد من الدخل القومي على الإطلاق. إذ من الممكن أن يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً جداً مع وجود 50% من السكان تحت خطر الفقر».

> تقدر تكلفة الخسائر الاقتصادية في سورية بنحو 237 مليار دولار أميركي

يحاول النظام السوري عزل المدن التي يسيطر عليها عن بقية المناطق التي تشهد عمليات عسكرية. وهو يدعي إنشاء استثمارات خلال العام الحالي ستشكل أساساً للنمو الاقتصادي الذي يتحدث عنه البنك الدولي.

ويعتقد سعيفان أن بعض المناطق السورية تشهد بالفعل نمواً على حساب مأساة مناطق أخرى. إذ تشهد «منطقة الساحل السوري المستقرة نزوحاً لرؤوس الأموال والأعمال الصغيرة والمتوسطة نحوها». ووفق سعيفان لا يمكن الحديث عن نمو مستدام قبل أن تضع الحرب أوزارها. ويضيف سعيفان: «إن كنا سنصر على لغة الأرقام، يمكن القول إن مناطق داعش أيضاً تشهد ازدهار الأعمال الصغيرة وارتفاع أسعار العقارات».

ويستذكر سعيفان كيف كان البنك الدولي يشيد بخطوات «اللبرلة الاقتصادية المتصاعدة» التي انتهجها النظام السوري قبل اندلاع الثورة، من دون أن يكترث بالآثار الاجتماعية التي اعتبرها بمثابة «تكلفة» لا بد من دفعها.

ويشير سعيفان إلى أن «النظام السوري اهتم بتصريحات البنك الدولي وتقاريره، أكثر بكثير من الاكتراث بالتقارير الاقتصادية التي تتحدث عن تزايد الفساد، وتدهور قطاعات اقتصادية، وإفلاس عشرات آلاف من المنشآت الصغيرة، وضعف كفاءة الإدارة الحكومية وفسادها، وتزايد الفقر والبطالة، والهجرة الواسعة الداخلية والخارجية».

النمو في اقتصاد منكوب! (زين الرفاعي/فرانس برس)

تحت الضوء

الأجور والثورات

عصام شعبان

شكلت الثورات والانتفاضات العربية هاجساً مرعباً لأصحاب رؤوس الأموال المسيطرين على دفة الاقتصاد. حيث هددت أصوات المُفقرين في الميادين، قوى الفساد المتحالفة مع أنظمة الحكم. وذلك بعدما حملت الثورات الآمال في تحقيق مطالب العدالة الاجتماعية في العمل والأجر. كذلك رفعت مطالب توفير الخدمات وهي المطالب التي رفعتها الحركة الاجتماعية وفي القلب منها الحركة العمالية.

الانتفاضات أربكت النظم بلا شك، وأفقدتها قدرتها على السيطرة في مسار الأمور. في هذه اللحظة كان الهدف الأساس لأنظمة الحكم امتصاص الصدمة والحفاظ على النظام الاقتصادي الذي يخدم طبقة محدودة العدد.

استوعبت النظم صدمة أن يخرج الناس للميادين، وبدأت في تنفيذ مخططات إجهاض الثورة بالتصدي لمطالبها الاجتماعية والديمقراطية... لكن محاولات التصدي لم تفلح دائماً .

فقد احتلت قضية الأجور في مصر منذ 2008 حيزاً كبيراً من اهتمام الحركة السياسية، حيث تم تدشين حملة رفعت شعارات «حد أدنى للأجور 1200 جنيه». كما تصاعد الاهتمام الشعبي بها منذ صدور حكم قضائي في 2010 يوصي بإقرار حد أدنى لا يقل عن 1200 جنيه. حددت الدراسات الاقتصادية هذا المبلغ عن طريق حساب تكلفة سلة من السلع والخدمات الأساسية.

كما مثلت قضية عدالة الأجور في مصر أحد المطالب الشعبية الأساسية في سنوات حراك ما قبل الثورة، وتمظهر هذا المطلب في مئات التحركات الاجتماعية المطالبة برفع الأجور أو صرف المستحقات المالية من بدلات وحوافز ونسب العمال من الأرباح.

وظلت قضية الأجور مطلباً محورياً للحراك العربي. لهذا أصدر عدد من الدول العربية قرارات برفع الحد الأدنى للأجر.

وبعد صراع طويل في مصر منذ 2008 لم يقر الحد الأدنى سوى في 2013، وطبق فعلياً في بداية 2014 على أن يكون 1200 جنيه (170 دولاراً تقريباً). وذلك رغم صدور حكم بنفس المبلغ في 2010، الأمر الذي يعني أن قيمة الأجر إذا تم قياسه بنسب التضخم الآن لن يتجاوز حدود ما طرحته وزارة القوى العاملة في 2008 وهو 750 جنيها مصريا.

وفي السياق ذاته، أقر مجلس الوزراء اللبناني رفع الحد الأدنى للأجر من 500 ألف ليرة لبنانية (333 دولاراً) إلى 675 ألف ليرة لبنانية (450 دولاراً) بينما ارتفع في الجزائر عام 2012 من 15 ألف دينار(حوالى 177 دولاراً) إلى 18 ألف دينار (حوالى 213 دولاراً). وفي الأردن زاد إلى 190 ديناراً أي ما يعادل267 دولاراً.

وأمام تحدي الحراك العربي اتخذ العديد من دول الخليج قرارات تخص رفع الأجور، حيث مثلت هذه القرارات رسالة مفادها أنكم لست في حاجة لتحركات احتجاجية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية كما حدث في مصر وتونس واليمن.

هذا المسار يضعنا أمام عدد من الحقائق أولها أن القضايا الاقتصادية هي قلب الحراك السياسي الذي تبلور في العديد من الدول العربية. وأن الأنظمة العربية تحاول استيعاب تلك المطالب عبر تنازلات شكلية لكنها تنازلات مرتبطة بمدى وضوح وتبلور الحراك وقدرته على رفع شعارات ثورية حقيقية.

على جانب آخر، تظل قضية الأجور وربطها بالأسعار هي قضية المواطن العربي الذي يواجه سلطات تقف ضد هذه المطالب بشدة. لأن رفع الأجور يعني ارتفاع قيمة العمل والتوسع في التشغيل وتقليل نسب البطالة، وبالتالي تقليل أرباح الفئات التي تنهب شعوبها.

هذا التتبع لقضية الأجور في الوطن العربي يطرح سؤالاً: هل يمكن أن نقول إن قصة الأجور انتهت وسوف ترضى الشعوب بهذا الوضع؟

بالطبع لا، لأن مؤشرات الاقتصاد ومسارها ينتج عنهما ارتفاع في الأسعار. لذا سوف يجد كافة العاملين بأجر أنفسهم أمام معضلة أن الأجر لا يكفي متطلبات الحياة، وبالتالي لا فكاك من عودة الحراك المطالب بزيادة الأجور.

(باحث فى الأنثربولوجيا الاجتماعية)

مرصد المستهلك

أسعار الدجاج تشتعل في دول الأزمات

تعد اللحوم البيضاء وخاصة الدواجن من الأساسيات في المطبخ العربي. يعتمد المستهلك بشكل شبه يومي على منتوجات الدجاج المختلفة. وتعتمد شعوب دول عربية عديدة بشكل رئيسي على اللحوم البيضاء، بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، وعدم قدرة المواطن شراء كميات كافية من هذه السلعة.

في العام 2014، ارتفعت أسعار الدواجن في بعض الدول العربية، مما أدى إلى غيابها عن موائد المواطنين. تقف أسباب عديدة وراء هذا الارتفاع، منها على سبيل المثال، رفع سياسة الدعم عن الوقود في مصر، حيث انعكست هذه السياسة على أسعار السلع الاستهلاكية، ومنها الدواجن.

ففي مصر، وبعد قرار رفع سياسة الدعم. اشتعلت أسعار المواد الغذائية. وأرجع المسؤولون ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع تكلفة النقل بسبب رفع الدعم. وارتفع سعر الكيلوغرام الواحد خمسة جنيات ليصل إلى 26 جنيهاً، بدلاً من 21 جنيهاً، أي ما يعادل 3,5 دولار.

أما في سورية، فالأسعار ارتفعت بشكل لافت خلال هذا العام. ووصل سعر الكيلوغرام الواحد من الدجاج إلى 2,3 دولار. أسباب ارتفاع الأسعار يعود إلى ارتفاع الطلب من قبل المستهلكين. إذ لم يعد بإمكان المواطن السوري شراء اللحوم الحمراء نتيجة وصول أسعارها إلى ما يقارب 13 دولاراً للكيلوغرام الواحد، ما أدى إلى استبداله اللحوم الحمراء، بالبيضاء الأمر الذي ساهم برفع الأسعار. في لبنان، يصل سعر الكيلوغرام من الدجاج إلى 4,25 دولار.

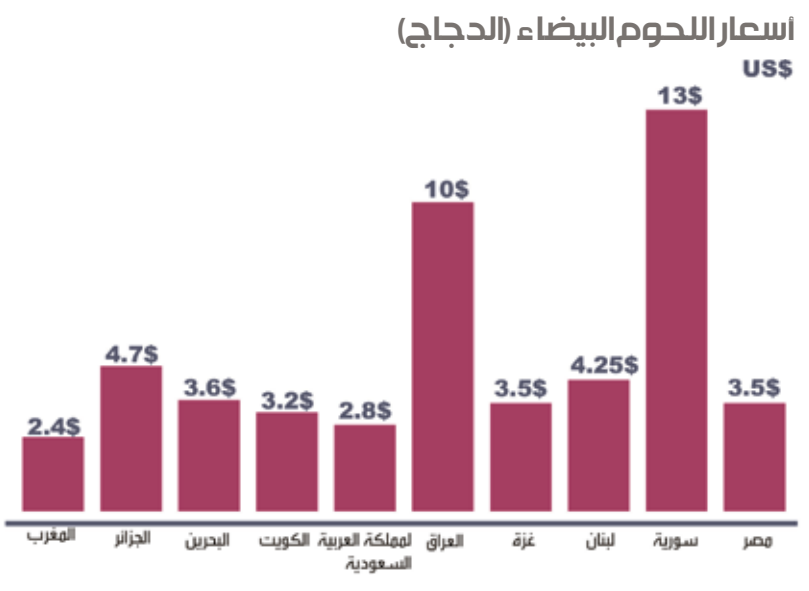

تغريدات الناس

أدهم أبو سلمية @adham922
في غزة عائلات تبيت بلا طعام، وعائلات بلا مأوى، وأخرى تعيش ألم الفقر والحرمان، معاناة غزة فوق الاحتمال.

@Hattpost
أكثر من 635 ألف شخص في موريتانيا يحتاجون للغذاء.

@tounsiahourra
الحرب في سورية تسببت في بطالة 2,67 مليون شخص، حسب تقرير الأونروا.

@TarekRadwan
نعاني في مصر من ارتفاع الأسعار، والبطالة، والأمراض، وزحام المواصلات، وتعاطي الشباب المخدرات، إلا أن الأمية الثقافية والجهل هما الأخطر علينا جميعاً.

مسؤولة ملحق الاقتصاد الجديد : **رشا أبو زكي**
فريق العمل: **بلقيس عبد الرضا**
أحمد مدياني